واقع مصر الاقتصادي

إلهامي الميرغني

القاهرة 2025

واقع مصر الاقتصادي

إلهامي الميرغني

تصميم الغلاف: أسماء رسلان

القاهرة 2025

تقديم

إلهامي الميرغني

أنا لا أقدم إلهامي الميرغني لأنه معروف بما يكفي بصفته مناضلا وأستاذا في علوم الاقتصاد، لكني أستعيد وأتذكر معكم بعض جوانب حياة إلهامي الميرغني الذي أجمع الكل من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار على محبته بعمق واحترامه بصدق. ولنقل بداية أن الاهتمام بالحياة العامة وشئون المجتمع تجلى مبكرا منذ انضمام إلهامي إلى اللجنة الثقافية باتحاد الطلبة وهو مازال تلميذا بالمرحلة الثانوية. هذا التطلع المبكر إلى المساهمة في حياة المجتمع قاد إلهامي لاحقا في 1974 إلى الانخراط في صفوف حزب العمال الشيوعي المصري، الذي امتاز حينذاك بنظرة جديدة لأهم قضايا النضال في المجتمع المصري. وفي ما بعد بدأت رحلة العطاء الفكري بإصدار نشرة عمالية غير دورية بعنوان "صوت العامل" بالاشتراك مع عبدالغفار شكر وسعيد أبو طالب. ومنذ ذلك الحين لم يهجر إلهامي الحركة الوطنية يوما، تشبع بهمومها وتصدى لمشكلاتها، وعندما قام سائقو السكك الحديدة بإضرابهم الشهير عام 1986، أصدر إلهامي مع آخرين كتيبا بعنوان " كفاح عمال السكة الحديد"، ثم أول كراسة عمالية

تتناول قضية التعددية النقابية عام 1983. وعام 2001 شارك الميرغني في تأسيس اللجنة التنسيقية للدفاع عن الحقوق والحريات النقابية والعمالية وانتخبوه عضوا في سكرتارية اللجنة. ولا أريد أن أطيل في رصد تاريخ إلهامي النضالي، أقول فقط إنه شارك في تأسيس حزب التحالف الشعبي الاشتراكي وأصبح الأمين العام لمجلس أمناء الحزب. ما أردت قوله بالسطور السابقة أن إلهامي لم يتوقف يوما عن التفاعل مع قضايا الوطن، وكتب الكثير من المقالات الاقتصادية المهمة التي نجمع بعضها هنا لتصدر لأول مرة في كتاب، توثيقا لحركة وتطور المجتمع المصري، ودفاعا عن أبنائه الكادحين، وأيضا تسجيلا لبعض من مواقف وعلم وخبرة إلهامي الميرغني، الذي علم الجميع كيف ينبغي للإنسان أن ينتصر على الحزن والمرض من أجل الآخرين، وأن يظل خلال ذلك محتفظا بابتسامته النبيلة الطيبة وأحلامه الخيرة.

أحمد الخميسي

عشر سنوات علي ثورة 25 يناير

انقضت عشر سنوات علي ثورة 25 يناير حدثت خلالها تحولات كثيرة. ولكن سأركز هنا علي التغيرات الاقتصادية بشكل رئيسي. فقد انتهي المطاف باستمرار سياسات مبارك بدون مبارك بل ودخول مرحلة متقدمة من سياسات الإفقار والتبعية توجت بتوقيع اتفاق قرض صندوق النقد الدولي في 2016 وما ترتب عليه من قرارات ممتدة مع المزيد من الديون.

لقد طالب الثوار في ميادين الثورة بالعيش والعدالة الاجتماعية فماذا تحقق علي هذا الطريق بعد عشر سنوات من يناير!؟

ادعت الحكومات المتعاقبة منذ 25 يناير وحتي الآن الحديث عن إصلاح اقتصادي وتنفيذ سياسات منحازة بالكامل للمستثمرين ورجال الإعمال. كما دخلت مصر في العديد من المشروعات التي سميت بالقومية والعملاقة. فهل ساهمت هذه المشروعات في تقليل حدة الفقر أما زادت معدلات الفقر وبأرقام الحكومة المعلنة.

كانت معدلات الفقر في مصر من واقع بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك الذي يجريه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء كل سنتين. كانت نسبة الفقر في 2011/2010 في حدود 25.2% وارتفعت إلى 26.3% في 2013/2012. وفي تقرير أعده مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار عام 2014 عن فقر الأطفال في القري الأكثر فقرا حيث اكد التقرير إن 7.2% من الأطفال ما بين سن 7 – 17 سنة في القرى الأكثر فقرًا لم يتلقوا تعليمًا من أي نوع، في حين بلغت هذه النسبة 3.98%على المستوى القومي، وسجل ريف الصعيد أعلى نسبة 8.1%. كما أن 5.7% من الأطفال بين سن 7 -10 سنوات في القرى الأكثر فقرًا لم يلتحقوا قط بالمدرسة، وتتضاعف هذه النسبة 10.2% لدى الفئة العمرية 15-17 سنة. وخلص التقرير إلى أن ريف صعيد مصر هو الأفقر على المستوى القومي، وينعكس ذلك على الأطفال حيث ترتفع معدلات الحرمان بينهم هناك. ويفتقر الأطفال في القرى الأكثر فقراً، بشكل عام، للسكن الملائم وللمرافق الصحية اللائقة، بالإضافة إلى الحرمان من الحد الأدنى من التعليم، إلا إنه على الرغم من ذلك، يبدو أن حملات التطعيم تلاقي نجاحًا في هذه المناطق الصغيرة المغلقة. ويمكن تلخيص محددات حرمان الأطفال في عاملَيْن

رئيسيْن: عدم وجود البنية التحتية اللائقة في القرى الفقيرة، وقلة الاستثمار في البالغين والمتمثل في التعليم والتشغيل المستقر (أي الاستثمار في رأس المال البشري). يؤكد هذا أهمية الاستثمار في التعليم عالي الجودة وخاصة بين الإناث من أجل تمكين الجيل القادم من الأطفال من الخروج من دائرة الفقر. من ناحية أخرى، ينبغي أن يكون هناك المزيد من الاستثمارات على المستوى الكلي، حيث يجب أن تبدأ الحكومة في تطوير البنية التحتية، وتشجيع الاستثمار في هذه القرى لتأمين فرص عمل أكثر استقراراً.

بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام 2015 أوضح زيادة معدلات الفقر إلى 27.8% من السكان بعد أن كانت 26.3% في 2013/2012. ومن ابرز نتائج التقرير أن 57% من سكان ريف الوجه القبلي لا يستطيعون الوفاء باحتياجاتهم الأساسية من الغذاء وغير الغذاء، مقابل 19.7% بريف الوجه البحري. وتقل تلك النسبة إلى أقل من الثلث في حضر الوجه القبلي 27.4%. كما اتضح أن 15% من سكان المحافظات الحضرية فقراء.

كما شهد حضر وريف الوجه القبلي وريف الوجه البحري ارتفاعاً في مستويات الفقر بين عامي 2012 / 2013 و2015، بينما شهدت المحافظات الحضرية وحضر الوجه البحري انخفاض في

مستويات الفقر خلال نفس الفترة. ويعيش 51% من الفقراء في ريف الوجه القبلي بينما يعيش 26% من السكان بها. وتصل نسبة الفقراء إلى أعل مستوياتها في محافظات أسيوط وسوهاج حيث بلغت 66.% كما تأتي محافظة قنا بعد محافظات أسيوط وسوهاج حيث بلغت نسبة الفقراء بها 58%. كما أن 18% من السكان في محافظة القاهرة من الفقراء.

هذه هي ابرز نتائج بحث الدخل والفقر في 2015.

تطور أوضاع الفقر والفقراء في 2017/2018

بعد ثلاث سنوات من تولي الرئيس عبدالفتاح السيسي وبعد تنفيذ مشروع تفريعة قناة السويس الجديدة والعاصمة الإدارية الجديدة ثم العلمين الجديدة ومدينة الجلالة. إضافة إلى شبكة كبيرة من الطرق والكباري. هل انخفضت معدلات الفقر ونسب الفقراء في مصر!؟

جاءت نتائج البحث صادمة حيث تم تحديد خط الفقر الوطني 736 جنيه للفرد في الشهر وخط الفقر المدقع بـ 491 جنيه للفرد في الشهر وبالتالي الأسرة المكونة من أربعة أفراد لو قل دخلهم الشهري عن 2944 جنيه يكونوا فقراء واذا قل دخلهم الشهري عن

1964 جنيه في الشهر يصبحوا فقراء فقر مدقع. رغم كل المشاريع التي نراها ونشاهدها صباح مساء ارتفع الفقر في مصر 4.7% ما بين 2015 و2018/2017. من 27.8% إلى 32.5%.وارتفع الفقر المدقع من 5.3% إلى 6.2.% عام 2018/2017 لا يزال 52% من سكان ريف الوجه القبلي يعيشون تحت خط الفقر ولا يستطيعون الوفاء باحتياجاتهم الأساسية من الغذاء وغير الغذاء، ولا يزال ثلثي الفقراء يسكنون الريف أي أن المشروعات التي تنفذها الحكومة لم تصل للريف لتحل مشاكل الفقر والبطالة التي زادت حدتها ولم تنخفض وفقاً لإحصائيات الحكومة والجهاز المركزي.

تزيد نسب الفقر في جميع محافظات الصعيد ما عدا الفيوم وتصل إلى اعلي معدلاتها في أسيوط 66.7% وسوهاج 59.6% من السكان. وهو ما يكشف ضعف التنمية في الصعيد واذا ربطنا ذلك بالبطالة والتعليم سنجد أنها البيئة الخصبة لاحتضان الإرهاب والتطرف والتعصب. كما أثبتت نتائج الدراسة أن دعم السلع التموينية قد ساهم في تخفيض الفقر بنسبة 5.3% ولذلك تم تخفيض وزن رغيف الخبز لتزداد أمراض الفقر من الأنيميا والتقزم.

كما أوضح التقرير أن دعم الكهرباء خفض الفقر بنسبة 4.7% لذلك رفعت الحكومة أسعار الكهرباء لأفقر شرائح المستهلكين التي تستهلك 50 كيلو وات ساعة في الشهر بنسبة 36% عام 2019 و27% في عام 2020. والشريحة التي تستهلك اقل من 100 كيلو وات ساعة بنسبة 33% عام 2019 و20% في 2020.

لذلك تعكس السياسات العامة تعميق الفقر وزيادة أعداد الفقراء لتتبدد هتافات العيش والعدالة الاجتماعية في ظل سياسات تعمق الفقر. هذه بعض الحقائق حول الفقر والفقراء وتطور وجودهم من 2010 إلى 2021.كما تؤكد تلك النتائج أن سياسة التنمية بالمقاولات والطرق والكباري وانفاق المليارات علي هذه المشاريع لم يخفض معدلات الفقر بل تتزايد وخاصة في الصعيد المنسي. كما أن معدل الفقر في 2018/2017 وصل إلى 47.7% في محافظة البحيرة. وكذلك في العاصمة القاهرة ارتفعت نسب الفقر من 17.5% عام 2015 إلى 31.1% عام 2018/2017 وهذه الأرقام تؤكد فشل سياسات التنمية الحالية التي عمقت الفقر وزادت نسب الفقراء في العاصمة والصعيد.

*****

عشر سنوات علي ثورة 25 يناير – ماذا حدث للاقتصاد في مصر!؟

الديون المحلية والخارجية

تحدثنا في الجزء الأول من المقال عن سياسات الفقر والإفقار في مصر وتطورها خلال العشر سنوات الأخيرة، ونتطرق الآن إلى سياسات الإغراق في الديون المحلية والخارجية وأعباء الاستدانة علي الاقتصاد المصري. كانت مصر في الفترة الأخيرة من حكم مبارك تقلل من الاعتماد علي الديون الخارجية لصالح الاعتماد علي الديون المحلية ولكن إلى أين وصلت المديونية بنوعيها بعد عشر سنوات علي ثورة يناير ورحيل مبارك الشخص وبقاء مبارك النظام.

الديون المحلية

في يونيه عام 2010 كانت الديون المحلية لمصر لا تتجاوز 808 مليار جنيه وار تفعت بعد ثورة يناير لتصل إلى 1.1 تريليون جنيه في يونيه 2012 عند تولي محمد مرسي رئاسة الدولة أي ارتفعت الديون المحلية حوالي 300 مليار جنيه بين 2010- 2012. ووصلت الديون المحلية في يونيه 2019 إلى 3.8 تريليون جنيه أي انه ما بين يونيه 2014 ويونيه 2019 ارتفعت الديون المحلية في عهد الرئيس

السيسي بنحو 2.2 تريليون جنيه حيث تمثل القروض المحلية خلال هذه الفترة 58% من إجمالي الديون المحلية منذ حكم مبارك وحتي الآن.

كما ارتفعت أذون الخزانة العامة من 266 مليار عام 2010 إلى 1.6 تريليون جنيه في يونيه 2019 كما ارتفعت قيمة سندات الخزانة من 159 مليار جنيه لتصل إلى 976 مليار جنيه. ويتوالى التوسع في الاقتراض الداخلي.

الديون الخارجية

تم التوسع في الاقتراض الخارجي خاصة مع دعم صندوق النقد الدولي للسياسات الاقتصادية المصرية من إلغاء للدعم واطلاق حرية الأسعار والقطاع الخاص وبيع الأصول المملوكة للدولة والتي توجت باتفاق 2016 وإقراض مصر 12 مليار دولار علي دفعات مع تعهد الحكومة بالتزامات عديدة منشورة في اتفاقية القرض. ثم تبعها مزيد من القروض من الصندوق والبنك. وارتفعت الديون الخارجية من 33.7 مليار دولار في يونيه 2010 إلى 46 مليار دولار في يونيه 2014 ووصلت الأن إلى 108.7 مليار جنيه في يونيه 2019 و111.3 مليار دولار في مارس 2020 وقبل القروض الجديدة من

البنك والصندوق. بذلك ارتفعت الديون الخارجية منذ 2014 بقيمة 65.3 مليار دولار وبما يمثل 59% من إجمالي الديون الخارجية. ومن المهم أن نميز أن ديون مصر الخارجية في 2010 وحتي نوفمبر 2016 كانت تقوم علي أساس سعر صرف الجنيه أمام الدولار بستة جنيهات بينما بعد 2016 ارتفعت قيمة الديون الخارجية مقومة بالدولار من 6 جنيه إلى 18 جنيه ثم 16 جنيه. أي أن مصر أصبحت مدينة حتي مارس الماضي بديون خارجية قيمتها 1.8 تريليون جنيه.

بذلك ارتفع مجمل ديون مصر المحلية والخارجية لتصل إلى 5.6 تريليون جنيه أو 5600 مليار جنيه. وبما يمثل 82.3% من الناتج المحلي الإجمالي لمصر الذي يبلغ في 2021/2020 ما قيمته 6.8 تريليون جنيه.

يعكس ذلك أن الاقتصاد المصري يعتمد بشكل كلي علي الاقتراض الداخلي والخارجي لتمويل مشروعاته وهو ما أثبتت التجربة انه لن يحقق تنمية حقيقية ويزيد معدلات الفقر والإفقار ويؤدي للمزيد من تدهور الإنفاق علي التعليم والصحة.

فوائد الديون تلتهم الموازنة

كانت خدمة الديون المحلية والخارجية كأقساط وفوائد حتي عام 2010 لا تتجاوز 117.3 مليار جنيه ارتفعت إلى 429.5 مليار جنيه في 2015/2014 ولكنها وصلت إلى 775.7 مليار جنيه في 2019/2018. وفي موازنة عام 2021/2020 بلغ إجمالي المصروفات 1.7 تريليون جنيه منهم 566 مليار فوائد ديون و555.6 أقساط ديون مطلوب سدادها في العام الحالي اي 1121.6 مليار جنيه وبما يمثل 65% من مصروفات الموازنة تواكب مع ذلك تزايد متواصل في عجز الموازنة العامة.

نتيجة عدم توافر مدخرات واستثمارات لتمويل عملية التنمية قدرت الحكومة في الموازنة الحالية أنها ستقترض 987.7 مليار جنيه إضافية جديدة لتغطية العجز ونقص التمويل. لذلك يشكل تفاقم الديون المحلية والخارجية والأعباء التي يضعها المدينين مشكلة كبري تفقد واضعي السياسات سيطرتهم علي توجيهات الاقتصاد القومي مراعاة لشروط ومتطلبات مؤسسات التمويل الدولية. لذلك بعد عشر سنوات من ثورة 25 يناير نجد أننا نواجه أزمة كبري في الديون التي تشكل عبئا علي الجيل الحالي والأجيال المقبلة. فقد توفي الخديوي إسماعيل وظلت مصر تسدد الديون

التي اقترضها الخديوي لمدة 42 سنة بعد وفاته.

لذلك مهم التفكير في بدائل حقيقية للتمويل من مصادر سلعية كالزراعة والصناعة والتصدير والاستثمار المباشر ووضع خطة لتخفيض المديونية. خاصة وان اغلب الديون تنفق علي مشروعات استهلاكية ليس لها مردود مما يزيد الأعباء عند سداد الفوائد والأقساط وبما يؤثر علي سيادتنا الوطنية ويعيق أي جهود لتنمية حقيقية.

أوضحنا في ما سبق كيف قادت السياسات الاقتصادية التي تشكل استمرارية نظام مبارك بسياساته وانحيازه إلى إغراق مصر في المزيد من الديون وزيادة معدلات الفقر وانتشاره بما يؤكد فشل توجهات التنمية المتبعة منذ 25 يناير وحتي الآن. لذلك سنركز في هذه الحلقة الثالثة والأخيرة علي سياسات التنمية بالمول والكمبوند. وخلال عهد مبارك تم احتلال الساحل الشمالي حتي مطروح وساحل البحر الأحمر حتي مرسي علم وتحويلها إلى شاليهات ومنتجعات سياحية للصفوة واختفت الشواطئ العامة. وبعد 2013 دخلنا مرحلة الاستيلاء علي الشواطئ العامة في الإسكندرية ومرسي مطروح وحجب البحر عن المواطنين كما حدث في فندق لسان رأس البر الذي حرم الزوار من مشاهدة نقطة

التقاء النيل بالبحر. لكن لم يتوقف الأمر عند هذه المرحلة. وقد عرفت مصر منذ الثمانينات إنشاء المولات التي بدأت متواضعة في السراج مول واريكيديا مول ثم تطورت الظاهرة واتسعت حتي عرفنا مول مصر ومول العرب الذي بلغت تكلفة إنشائه 722 مليون دولار وهو ما يعادل 11.5 مليار جنيه ووفر أربعة الأف فرصة عمل لتصل تكلفة فرصة العمل إلى 2.8 مليون جنيه.

اصبح رموز التنمية بالمول والكمبوند هم أمثال هشام طلعت مصطفي وعامر جروب صاحب منتجعات بورتو وآل ساويرس أصحاب الجونة وبرج الشيخ زايد والعديد من المشروعات العقارية. وظل هذا هو نمط التنمية السائد بعد ثورة يناير وبعد عزل مرسي وتولي الرئيس السيسي الذي عقد مؤتمر اقتصادي ليقدم لنا العاصمة الإدارية الجديدة والعلمين الجديدة ومدينة الجلالة والمئات من مشاريع الطريق والكباري.

لم نسمع عن شركات صناعية أو تجارية أو زراعية ولكن امتلأت الإعلانات المسموعة والمرئية برموز التنمية في العصر الجديد مثل الريف الأوروبي ومنتجعات طريق مصر الإسكندرية الصحراوي الذين اشتروا الأرض بسعر مدعم لاستصلاحها ثم حولوها لأراضي بناء وحققوا الأرباح بالمليارات. وعرفنا من رموز

هذه المرحلة شركة إعمار مصر المالكة لكمبوند أب تاون كايرو، منتجع مراسي الساحل الشمالي، وكمبوند ميفيدا القاهرة الجديدة. تصل إجمالي مساحة الأراضي المملوكة لشركة إعمار حوالى 15.46 مليون متر مربع موزعة على 4 مواقع في شرق، وغرب، ووسط القاهرة، وكذلك في الساحل الشمالي. ومن أبرز المشاريع الحالية قيد التنفيذ ضمن محفظة «إعمار مصر» هي مشروع «آب تاون كايرو»، وتبلغ مساحته 4 ملايين متر مربع، ومشروع «ميفيدا» في القاهرة الجديدة على مساحة 911 فدانا، بالإضافة إلى الأراضي المملوكة للشركة في منطقة سيدى عبد الرحمن الساحل الشمالي بمحافظة مطروح، وتنقسم إلى قطعة أرض تبلغ مساحتها 6.2 مليون متر مربع لمشروع مراسي، وقطعة أرض بمساحة 68 ألف متر مربع، وقطعة أرض بمساحة 11 ألف متر مربع، وقطعة أرض أخرى على مساحة 50 ألف متر مربع. بالإضافة إلى قطع أرض على طريق مصر الإسكندرية الصحراوي موزعة بين قطعة أرض على مساحة 244 ألف متر مربع، وقطعة أرض بمساحة 327 ألف فدان، وقطعة أرض بمساحة 14 فدانا. وشركة الشرقيون للتنمية العمرانية مالكة مشروع أزاديرو هي الشركة الوحيدة التي بدأت بالاستثمار الصناعي وتحولت للتطوير

العقاري، وتتوزع محفظة أراضي الشركة، بين مشروع جنوب على مساحة 50 فدانا بالعاصمة الإدارية الجديدة، ومشروع بالساحل الشمالي على مساحة 80 فدانا، ومشروع بالقاهرة الجديدة على مساحة 21.5 فدان، ومشروع هليوبوليس هيلز بمدينة العبور بمساحة 18 فداناً، مشروع البارون بمساحة 38 فدانا، مشروع سكنى بالقاهرة الجديدة بمساحة 16 فدانا. ومعمار المرشدي ملاك كمبوند دجلة لاند مارك، كمبوند قطامية جيت، كمبوند باڤاريا تاون، كمبوند وان قطامية. وشركة سوديك مالكت سوديك إيست، كمبوند سوديك فيليت.

تتصدر مجموعة طلعت مصطفى، ترتيب الشركات العقارية في مصر بإجمالي مساحة تبلغ أكثر من 45 مليون متر مربع، موزعة بين مشروع مدينتي بالقاهرة الجديدة، بمساحة 33.6 مليون متر، ثم مدينة الرحاب وامتدادها بمساحة 4.5 مليون متر مربع، فمشروع «بورت فنيس»، بمدينة مرسى علم بمساحة 3.3 مليون متر مربع، ثم مشروع سيليا بالعاصمة الإدارة الجديدة، بمساحة 2.1 مليون متر مربع، وامتداد فندق فورسيزونز شرم الشيخ بمساحة 957 ألف متر مربع، امتداد مشروع الربوة بمدينة الشيخ زايد بمساحة 819 ألف متر مربع. وقد حققت طلعت مصطفى

أرباحاً بلغت 1.7 مليار جنيه خلال الفترة من يناير إلى ديسمبر لعام 2018، مقابل أرباح بلغت 1.3 مليار جنيه في الفترة المقارنة من 2017.

كذلك شركة بالم هيلز إلى تحتل المرتبة الثانية بإجمالي مساحة تعادل 40.6 مليون متر مربع موزعة بين 24 مشروعا مقسمة إلى مشروعات قائمة بمساحة إجمالية 3.2 مليون متر مربع، وهى المراحل من الأولى للخامسة بمشروعات بالم هيلز أكتوبر، كاسكيد، بامبو، جولدن بالم، بمساحة 1.7 مليون متر مربع، مشروع امتداد البامبو بمساحة 168 ألف متر مربع، ذا فيلدج مساحة 105 آلاف متر مربع، فيليج أفينو بمساحة 35 ألف متر مربع، فيليج جيت بمساحة 147 ألف متر مربع، كارا بمساحة 294 ألف متر مربع، فيلج جاردن القطامية بمساحة 298 ألف متر مربع، امتداد بالم هيلز القطامية بمساحة 275 ألف متر مربع، هاسيندا وايت 1 بمساحة 216 ألف متر مربع. وقد حققت بالم هيلز أرباحاً بلغت 906.8 مليون جنيه خلال الفترة من يناير إلى ديسمبر 2018، مقابل أرباح بلغت 936.4 مليون جنيه في عام 2017.

تمتلك شركة أوراسكوم للتنمية مصر، أكبر محفظة أراضي

تقدر بمساحة 50 مليون متر مربع، موزعة بين أراض عقارية وسياحية، وتستحوذ الجونة على النصيب الأكبر من المحفظة بإجمالي مساحة 37 مليون متر مربع، تم استغلال 15 مليون متر منها، تليها مشروع مكادي بالبحر الأحمر بمساحة 3.7 مليون متر، ثم منتجع طابا هايتس بمساحة 2.5 مليون متر، وآخر مشروعاته بالشراكة مع الدولة باسم مشروع «O- West» بمساحة 4.2 مليون متر. كما تمتلك شركة أوراسكوم للتنمية2,655 غرفة في الجونة، 2.365 غرفة في طابا هايتس و53 غرفة في الفيوم و27 غرفة في الفندق العائم، ليبلغ إجمالي الغرف الفندقية التي تمتلكها 5.100 غرفة إضافة لمشروع الشيخ زايد. (انظر جريدة اليوم السابع 13 مايو 2019)

الدولة والاستثمار العقاري

لم تشمل رؤية التنمية العقارية شركات القطاع الخاص والشركات الخليجية بل امتدت إلى الدولة التي راحت تنشئ مدن للصفوة مثل العاصمة الإدارية الجديدة والعلمين الجديدة والجلالة. وقد صرح اللواء أحمد زكي عابدين أن تكلفة المرحلة الأولي من العاصمة الإدارية الجديدة تبلغ 800 مليار جنيه وذلك بخلاف 360 مليار جنيه تكلفة قطار المونوريل في دولة يتصاعد

فيها عجز الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات وتتراجع عائد السياحة والبترول وتحويلات العاملين في الخارج مع ارتفاع حجم الديون المحلية والخارجية والتي تلتهم الجزء الأكبر من المصروفات العامة والاضطرار للمزيد من الاستدانة مع تصاعد معدلات الفقر والجوع. وأصبحت اهم منجزات المرحلة بناء أعلي برج في إفريقيا وأكبر مسجد وأكبر كنيسة في العاصمة الإدارية الجديدة. أقرت مصر في خطة 2030 أنها تسعي ليكون نصيب الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي 70% وبذلك توجت مرحلة إهمال الزراعة والصناعة وصمتت علي هجرة الزراعة وتدمير نمط الإنتاج الفلاحي وضياع السيادة الغذائية المصرية. ويمكننا قياس التطور الزراعي بمقياسيين الأول هو نسب الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية والحيوانية والثاني هو متوسط نصيب الفرد سنوياً من هذه المواد وكيف تطور. كان الاكتفاء الذاتي من القمح في 2009/2008 بحدود 74.9% ووصل بفضل هذه السياسات إلى 42.7% عام 2017 والأرز كان لدينا فائض يصل إلى 110.3% انخفض إلى 91.5% خلال نفس الفترة، الفول كان 67.3% وصل إلى 20.1% والعدس كان 1.1% وصل إلى 1.9%. الزيوت النباتية كانت نسبة الاكتفاء الذاتي منها 56.9% عام 2013 ووصلت إلى

8.8% فقط في 2017.

اللحوم الحمراء انخفضت من 89% عام 2009/2008 إلى 65.9%، لحوم الدواجن من 97.8% إلى 92.9% والأسماك من 87.8% إلى 80.4% واللبن الحليب من 100% إلى 91.% وقد انعكس ذلك علي مؤشر متوسط نصيب الفرد السنوي من الاستهلاك حيث انخفض متوسط النصيب السنوي للفرد من الحبوب من 303.6 كيلو جرام إلى 63.8 كجم، البقوليات من 6.9 كجم إلى 5.5 كجم، اللحوم الحمراء من 14.8 كجم إلى 4.5 كجم واللحوم البيضاء من 11.7 كيلو جرام إلى 5.2 كجم، الألبان من 73.2 كجم إلى 5.8 كجم. (مصادر الأرقام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - كتاب مصر في أرقام، معهد التخطيط القومي - تقرير أوضاع الأمن الغذائي في مصر 2019).

علي مستوي الصناعة تقدر بعض الدراسات وجود ما بين خمسة الآلاف وثمانية الآلاف مصنع متوقف عن العمل إضافة إلى الطاقات العاطلة المتزايدة في المصانع التي لازالت تعمل ومن واقع دراسات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في مجلس الوزراء. ووفقاً لبيانات الكتاب الإحصائي السنوي تراجع إنتاج مصر في العديد من المنتجات الصناعية منها الفوسفات من 4.8

مليون طن عام 2014/2013 إلى 2.5 مليون طن في 2016/2015 وهي البينات المنشورة في الكتاب الإحصائي لعام 2019.كما تراجع إنتاج خام الحديد من 3.9 مليون طن عام 2011/2010 إلى 509 ألف طن عام 2016/2015.

ما بين عامي 2010/2009 و2016/2015 تراجع إنتاج مصر من الجرانيت من 9.9 الف متر مكعب 916 متر مكعب، الحجر الجيري من 428.3 الف طن إلى 14.2 الف طن، الجبس من 966.2 الف طن إلى 68.6 الف طن. أما علي مستوي الصناعات الغذائية فقد تراجع الإنتاج من المسلي الصناعي من 630.7 الف طن إلى 120.5 ألف طن، الدهون والزيوت النباتية المهدرجة من 626.7 الف طن إلى 120.5 ألف طن.

علي مستوي متوسط نصيب الفرد من بعض السلع الغذائية فقد كان علي النحو التالي: تراجع نصيب الفرد من دقيق القمح الكامل من 27.2 كيلو جرام سنوياً إلى 21.7 كيلو جرام سنوياً، المسلي الصناعي من 7.6 كجم إلى 1 كجم، المكرونة من 11.2 كجم إلى 4.3 كجم.

أما علي مستوي المنتجات البترولية فقد تراجع إنتاج البوتاجاز

من 1.7 ألف طن عام 2011/2010 إلى 1.6 ألف طن عام 2017/2016، الغاز الطبيعي من 46.3 مليون طن إلى 34.7 مليون طن. كل ذلك وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. وبدلاً من وضع سياسة صناعية تزيد الإنتاجية لتصل إلى معدلاتها في 2010 وتتجاوزها بخطط للتطوير والتحديث مع نمو السكان ما بين 2010 و2021 يتم اتخاذ قرارات بتصفية المصانع المنتجة من القومية للإسمنت إلى الدلتا للأسمدة ومصر كفر الدوار للغزل والنسيج وأخيراً الحديد والصلب.

ويتفاقم عجز الموازنة وميزان المدفوعات مع تفاقم المديونية وارتفاع معدلات الفقر بما يعكس فشل سياسة التنمية بالمول والكمبوند. والان وبعد عشر سنوات من يناير وعلي مستوي التطور الاقتصادي ومن واقع البيانات الحكومية والمصادر الرسمية المنشورة والمعلنة نجد أننا تخلفنا ورجعنا للخلف. وان تبديد المليارات علي مشروعات عقارية لن تقود عجلة التنمية بل ستقود للمزيد من العجز والأزمات. ويتأكد استمرار سياسات مبارك الاقتصادية بدون مبارك.

*****

الغلاء في مصر.. أسبابه ونتائجه

بارتفاع أسعار البنزين في 4 فبراير 2021 الماضي تفجرت موجة جديدة من الغلاء، ورغم أن الزيادة لم تتعدي 25 قرش (ربع جنيه) إلا أن تفاعلاتها وانتشارها كان أكبر من ذلك بكثير وشمل العديد من أسعار السلع والخدمات. وفي 21 فبراير بدأت الحرب بين روسيا وأوكرانيا لتتفجر موجة أخري من الغلاء العالمي بمجرد اندلاع الحرب. ورغم أننا لم نشتر كيلو جراما جديدا من القمح أو الذرة بعد الحرب وأن لدينا مخزونا يكفي أربعة أشهر، وفي مايو يبدأ موسم حصاد القمح ويكفينا لأكثر من ست شهور أخري، إلا أن طمع وجشع التجار وغياب الرقابة علي الأسواق جعل التجار يرفعون أسعار السلع الموجودة في مخازنهم ويستغلون ظروف الحرب في أوكرانيا لرفع أسعار مجموعة كبيرة من السلع والخدمات لا علاقة لها بالحرب من قريب أو بعيد حتى أن سعر طن الحديد أرتفع إلى أكثر من ثلاثة ألاف جنيه وكذلك أسعار الإسمنت في ظل غياب إنتاج القطاع العام واحتكار القطاع الخاص وغياب الدولة، ليتحمل المواطن الفقير محدود الدخل أعباء لم يتحملها المواطن الروسي والأوكراني الذين يعانون ويلات الحرب علي أرض المعركة.

ما بين 25 يناير ويناير 25

الصنف	عام 2010	عام 2025	نسبة الزياده المئويه
الدولار	5.80	51.00	879%
الجنيه الذهب	1352.00	29000.00	2145%
طن الحديد	3700.00	42165.00	1140%
طن الأسمنت	560.00	3000.00	536%
البيض الأبيض	14.00	170.00	1214%
الفراخ البيضاء	11.00	95.00	864%
الفراخ البلدي	12.50	125.00	1000%
اللحم البلدي	55.00	450.00	818%
اللحم المستورد	25.00	280.00	1120%
زيت عباد الشمس	8.00	95.00	1188%
السكر	4.50	45.00	1000%
الأرز	3.00	35.00	1167%
الخبز الفينو	0.25	3.00	1200%
الشاي 1كجم	32.00	240.00	750%
البن	40.00	480.00	1200%
انبوبة البوتاجاز	4.00	200.00	5000%
طن الورق	4700.00	48000.00	1021%

جدول رقم (1)

بيان التفاوت الرهيب بين الأسعار قبل يناير 2011 ويناير 2025م

أسباب الغلاء

كما تعلمنا أن المقدمات تقود دائما إلى النتائج. ومقدمات موجات الغلاء المتلاحقة بدأت منذ إلغاء الدورة الزراعية وإطلاق حرية الأسواق وزيادة الاعتماد علي الخارج لنستورد 70% من استهلاكنا من القمح ونكون أكبر دولة مستوردة للقمح في العالم، و50% من احتياجاتنا من الذرة بل و10% من استهلاكنا من الأرز، و88% من استهلاكنا من الفول و99% من العدس. واصبحنا نستورد طعامنا بالديون. هجرنا الصناعة وأهملنا المصانع وصفينا مصانع القطاع العام وحولناها إلى أراض سكنية وتركنا قيادات فاسدة وطاقات عاطلة وأصولا مهدرة بلا محاسبة. بل وصل الأمر لتوقف ما يتراوح ما بين خمسة آلاف وثمانية آلاف مصنع عن الإنتاج في القطاع الخاص واصبح اعتمادنا علي الاستيراد من الخارج يبدأ من السوستة والأزرار إلى الآلات والمعدات. واصبح الاعتماد علي التنمية بالمقاولات والعقار أو التنمية بالمول والكمبوند كما سميناها من قبل.

زاد اعتمادنا علي الخارج وتضخمت وتضاعفت ديوننا المحلية والخارجية، وعندما ذهبنا للحصول علي قرض جديد من صندوق النقد الدولي عام 2016 فرض الصندوق شروطه، وتعهدت الحكومة بالمزيد من تقليص القطاع العام واطلاق حرية القطاع

الخاص وحرية الأسواق بلا رقابة وبلا تدخلات وبتحويل ضريبة المبيعات إلى ضريبة القيمة المضافة الجائرة التي تعيد توزيع الدخل لصالح الأغنياء، كما تعهدت مصر بتعديل عدد من التشريعات منها قانون الخدمة المدنية ووقف التعينات بالحكومة وهو ما وصل بنا إلى أزمة المعلمين والأطباء الحالية، وقانون التأمين الاجتماعي وقانون التأمين الصحي ويتبقى قانون العمل الذي كان ضمن تعهدات مصر لصندوق النقد الدولي. كل هذه المقدمات قادت لموجات الغلاء المتتالية التي تفتك بالمصريين منذ 2017 وحتي الآن.

كان إلغاء الدعم أحد تعهدات الحكومة للصندوق ولقد تقلصت أهمية الدعم إلى إجمالي مصروفات الموازنة من 9% عام 2011/2010 إلى 4.5% فقط في موازنة 2022/2021. ومنذ 2015 تم إلغاء دعم الغاز الطبيعي، ومنذ 2019 تم إلغاء دعم الكهرباء ورغم ذلك توجد زيادات سنوية في أسعار الغاز والكهرباء. كما تراجع دعم المواد البترولية من 120 مليار جنيه عام 2012 إلى 18 مليار جنيه فقط في الموازنة الأخيرة. بينما أرتفع الإنفاق علي فوائد الديون من إجمالي المصروفات من 21.2% عام 2011/2010 إلى 31.5% في موازنة العام الأخير بعد أن وصل إلى 39.6% من المصروفات في 2020/2019.

إذاً تخفيض الدعم لم يذهب إلى الاستثمار أو التنمية ولكن ذهب إلى سداد الفوائد وأقساط الديون.

لكن هناك إصرارا علي تحميل كل عجز ميزان المدفوعات والموازنة العامة علي مشجب الدعم رغم كل التخفيض الذي حدث في الدعم من 2010 إلى 2021، كما أن دعم السلع التموينية لم يرتفع إلا بمقدار 4.1 مليار جنيه فقط من 32.5 مليار إلى 36.6 مليار. رغم زيادة السكان من 82.7 مليون نسمة عام 2010 إلى 102 مليون نسمة (20 مليون نسمة).

تم إلغاء دعم الغاز والكهرباء وتقليص دعم البترول وفي طريقه للإلغاء ولم يتبق إلا دعم رغيف الخبز الذي ارتفع المخصص له من الدعم وتضاعف من 22.4 مليار جنيه عام 2010 إلى 50.6 مليار جنيه في موازنة 2021. رغم معدلات التضخم وارتفاع الأسعار من 2011 إلى 2021 ورغم زيادة عدد السكان. واصبح الخمسون مليار المخصصة لدعم الخبز هم سبب كل مشاكل مصر وشماعة كل أخطاء الحكومة الحالية والحكومات السابقة.

بل لقد بدأ الهجوم علي دعم الخبز في 14 أغسطس 2021 عندما تحدث الرئيس بنفسه عن أسباب مراجعة دعم الخبز وقال: "ما حدش يقدر على كده" وأكد أن وزير التموين يدرس زيادة أسعار الخبز وكأن الخمسين مليار دعم الخبز هي سبب

المشكلة وليس استيراد 70% من القمح و50% من الذرة و88% من الفول و99% من العدس. المشكلة ليست تفاقم الديون وفوائدها بل مخصصات دعم الخبز وكيف لا وقد سبق التعهد إلى صندوق النقد بإلغاء الدعم وحرية الأسواق وحرية القطاع الخاص وتقليص دور الدولة والقطاع العام. ثم عاد الرئيس في 22 ديسمبر 2021 ليتحدث عن تقليص عدد المستفيدين من البطاقات التموينية، وكأن كل مشاكل مصر ليست إهمال الزراعة والصناعة أو الديون وليس التوسع في الطرق والكباري والعاصمة الجديدة والمونوريل بل رغيف الخبز فقط والذي لو تم إلغاء الدعم له ستحل كل مشاكل مصر الاقتصادية.

وهكذا انطلقت حملة كبري حول المواطن المصري المبذر الذي يأكل الخبز المدعم ويطعمه للطيور والذي تم تخفيض وزنه اكثر من مرة ليصبح 90 جراما فقط مع الارتفاع المتوالي في أسعار الأرز نتيجة تقليص المساحات المزروعة به نتيجة أزمة المياه وسد النهضة ورغم انه يمكن أن يلعب دورا في تخفيض استهلاك الخبز كما يحدث في المحافظات الساحلية. بل لقد وصل التضليل إلى حديث أحدي الصحف أن الفراعنة (يقصدوا قدماء المصريين) لم يأكلوا الخبز، وكأن الخبز الذي يسميه المصري العيش هو مظهر من مظاهر الرفاهية والبذخ والاستهلاك السفيه.

حقائق حول غذاء المصريين وجوعهم

ينشر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء نشرة سنوية بعنوان "مصر في أرقام" وفي نشرة عام 2020 تراجع متوسط نصيب استهلاك الفرد من بعض المواد الغذائية من 2015 إلى 2018 حيث انخفض متوسط استهلاك الفرد من الحبوب من 244.8 كيلو جرام سنوياً إلى 239.4 كيلو جرام سنوياً، والمحاصيل النشوية من 32.7 كجم إلى 29.3 كجم، والخضر من 93.1 كجم إلى 77.2 كجم والفاكهة من 84.5 كجم إلى 77 كجم، بينما أرتفع متوسط استهلاك الفرد من البقوليات من 5.1 كجم إلى 10.2 كجم والبيض لتعويض نقص باقي المواد الغذائية كما انخفض متوسط نصيب الفرد من اللحوم الحمراء والدواجن. لذلك أعلن الرئيس السيسي في أغسطس الماضي عن ارتفاع معدلات الأنيميا والبدانة والتقزم بين الأطفال وهي ما تسمي وفقاً لإحصاءات الأمم المتحدة مقاييس الجوع.

دراسة الدكتورة هبة الليثي المستشار الإحصائي للجهاز المركزي

للتعبئة العامة والإحصاء حول مؤشرات الفقر عام 2018 توصلت إلي:

- انخفاض الاستهلاك الفعلي للفرد بين عام 2015 و2018 بمقدار 5.1%.
- كان الانخفاض في الحضر أكبر منه في الريف وفي المحافظات الحضرية (القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والسويس) اكبر من الأقاليم الجغرافية الأخرى.
- ريف الوجه القبلي هي المنطقة الوحيدة التي أرتفع فيها الاستهلاك الفعلي لكنها لازالت أقل المناطق من حيث مؤشر مستوى المعيشة.

يتحدد التغير في مستويات الفقر بعاملين:

1 - التغير في استهلاك الفرد.

2 - التغير في عدالة توزيع الاستهلاك.

- عانت الشرائح الدنيا من انخفاض في مستوى معيشتها اكثر من الشرائح العليا في الحضر، أدى ذلك إلى زياده مستويات الفقر في الحضر مقارنه بالريف.

- أدي الانخفاض في استهلاك الفرد لتغيرات مؤشر عدالة التوزيع وزيادة نسب الفقراء.

هذه ليست رؤيتي للتقرير أو رؤية اقتصادي يساري ولكنها رؤية المستشار الإحصائي لجهاز الدولة الحكومي في تحليل مؤشر الفقر. أدي ذلك لارتفاع مقاييس الجوع كما عبر عن ذلك وزراء الحكومة الحالية.

قالت الدكتورة هالة زايد وزيرة الصحة في كلمة خلال افتتاح الرئيس السيسي المدينة الصناعية الغذائية "سايلو فودز" بمدينة السادات، أن مبادرة الرئيس عبد الفتاح السيسي للكشف عن السمنة والأنيميا والتقزم لطلاب المدارس (مؤشرات قياس الجوع) بدأت في العام الدراسي بنهاية 2018 -2019، ولم تتوقف المبادرة مع ظهور جائحة كورونا، وأدركنا أنه يجب البدء بالمبادرة في التيرم الأول تحسبا لأى تطور في أعداد الإصابات، وقمنا هذا العام بالكشف علي أكبر عدد من الأطفال، وكشفت لنا المبادرة على مدي 3 سنوات متوسط السمنة والذي بلغ حوالي 14%، والأنيميا 33% وهناك أماكن تتجاوز بها النسبة 50%، والتقزم متوسطة في الثلاث سنوات حوالي 5%، كما أن هناك أطفال يعانون من الأنيميا والسمنة بنسبة تصل لـ 4%، وهناك يعانون من أنيميا وسمنة وتقزم بنسبة تصل لنصف في المائة. هذه تصريحات وزيرة الصحة في حضور الرئيس.

أما الدكتور طارق شوقي وزير التربية والتعليم والتعليم الفني، فقال إن نتائج مبادرة رئيس الجمهورية للكشف على السمنة

والأنيميا والتقزم بين طلاب المدارس، كشفت عن إجمالي عدد الطلاب الذين تم إجراء المسح عليهم ضمن حملة 100 مليون صحة وقد وصل إلى 25 مليون طالب، وأن عمليات المسح أسفرت عن إصابة 3 ملايين طالب و399 ألفًا و380 طالباً بالسمنة، وإصابة 8 ملايين و215 ألفاً و059 طالبًا بالأنيميا، وإصابة مليون و297 ألف طالب و681 طالباً بالتقزم. هذه تصريحات وزير التعليم.

هذه هي إحصاءات الدولة المصرية عن غذاء واستهلاك وجوع المصريين وصحة الأطفال مستقبل مصر. هل الغلاء بسبب استهلاك المصريين كما يروج إعلام الدولة!؟ هل الغلاء بسبب حرب أوكرانيا!؟ أم أنها حصاد سياسات فاسدة ومنحازة للأغنياء وتحمل كل أعباء أزمتها ومشاريعها الغير ضرورية وفسادها للمواطن المصري الذي يعاني الفقر والجوع والأنيميا وسوء التغذية والتقزم بسبب نقص الغذاء. ولقد حان الوقت لوقف هذه السياسات وإصلاح ما أفسده الصندوق والبنك.

2022/3/20

*****

طوفان الخصخصة في مصر

من نكبة الانفتاح إلى الخصخصة

عندما انطلقت سياسة الانفتاح الاقتصادي سماها الكاتب الكبير الأستاذ أحمد بهاء الدين "انفتاح السداح مداح" ولا نعرف لو أنه كان بيننا اليوم بماذا كان سيصف ما وصلت إليه سياسات البيع والتفريط. وعام 2011 أصدر الأستاذ الدكتور محمود عبد الفضيل كتابه الهام "رأسمالية المحاسيب" لوصف الطبقة التي أثرت من بيع وخراب مصر. كما أصدر الأستاذ الدكتور محمد رؤوف حامد كتابه الهام " الرقص مع الفساد"، كذلك اصدر المستشار حمدي ياسين عكاشة دراسته الهامة عن فساد صفقات بيع شركات القطاع العام إضافة للإحكام الهامة التي أصدرها ببطلان عقود البيع حتي صدور قانون عدلي منصور السيء السمعة رقم 32 لسنة 2014 والذي تم الطعن عليه بعدم الدستورية ورفضت المحكمة الدستورية العليا الطعن ليستمر القانون. لذلك عندما نتأمل الأوضاع بعد مرور نصف قرن علي الانفتاح الاقتصادي وانطلاق طوفان بيع مصر خلال العشرية السوداء الأخيرة التي تعيشها مصر نجد العديد من المتغيرات.

كان البعض يعتبر وزارات الجنزوري وعاطف صدقي وعاطف

عبيد وأحمد نظيف هي العصر الذهبي لبيع أصول مصر ولكن ما عشناه في السنوات الأخيرة وطوفان البيع يجعلنا نرصد فرقا كبيرا بين البيع قبل 25 يناير والبيع بعد 30 يونيو.

في بداية الخصخصة قالوا سنبيع الشركات الخاسرة ولكنهم لم يبيعوا إلا الشركات الرابحة والبعض تم بيعه ماكينات خردة بالطن وارض فضاء أصبحت كتلا خرسانية. ولكن الموضوع ظل قاصرا علي الشركات. ثم امتد مع مطلع الألفية الثالثة إلى مرافق الكهرباء والمياه وتوجت هذه المرحلة بصدور القانون رقم 67 لسنة 2010 بتنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة. ثم إنشاء شركات مساهمة داخل هيئة السكك الحديدية وشركة مصر للطيران وتحويل القطاعات التابعة إلى شركات مساهمة.

تشريعات الخصخصة بعد 30 يونيو

بعد رحيل الإخوان المسلمين وتولي المستشار عدلي منصور رئاسة مصر حتي انتخاب الرئيس السيسي وحتي الآن صدر عدد من التشريعات الهامة علي طريق طوفان البيع نذكر منها:

- القانون رقم 32 لسنة 2014 بتنظيم بعض إجراءات الطعن على عقود الدولة. والذي حصن صفقات البيع الفاسدة لشركات القطاع العام.

- القانون 144 لسنة 2017 بشأن التصرف في الأراضي المملوكة للدولة.
- قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017.
- القانون رقم 10 لسنة 2013 بشأن إصدار قانون الصكوك.
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 873 لسنة 2016 بشأن تنظيم وزارة قطاع الأعمال العام. وأضاف للجهات التابعة للوزارة صندوق تمويل برنامج هيكلة شركات قطاع الأعمال العام.
- القانون رقم 84 لسنة 2016 بتحويل بنك التنمية والائتمان الزراعي إلى البنك الزراعي المصري.
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2336 لسنة 2017 الخاص ببرنامج طرح أسهم الشركات المملوكة للدولة جزئياً أو كلياً في البورصة المصرية.
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1962 لسنة 2017 بشأن قواعد التصرف في المساهمات المملوكة لبنوك القطاع العام وشركات التأمين التابعة لقطاع الأعمال العام في الشركات المشتركة.

- القانون رقم 177 لسنة 2018 بإنشاء صندوق مصر.
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٥٥ لسنة ٢٠١٩ بإصدار النظام الأساسي لصندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية.
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1298 لسنة 2020 الذي يرخص لكل من وزارة المالية وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وبنك الاستثمار القومي والهيئة القومية للإنفاق بالاشتراك في تأسيس شركة مساهمة غرضها إنشاء وإدارة وتشغيل وصيانة خطوط المترو ووسائل النقل السككي بالجر الكهربائي باسم "الشركة المتحدة لإنشاء وإدارة وتشغيل وصيانة خطوط المترو ووسائل النقل السككي بالجر الكهربائي"، وفقاً لأحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد وقانون الاستثمار المشار إليهما، وذلك بما لا يتعارض مع أغراض الجهات المشار إليها.
- القانون رقم 185 لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم 203 لسنة 1991.

- القانون رقم 153 لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم مشاركة القطاع الخاص في البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة الصادر بالقانون رقم 67 لسنة 2010.

- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٣٨ لسنة ٢٠٢٢ بتعديل بعض أحكام النظام الأساسي لصندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية.

- القانون رقم 138 لسنة 2021 بشأن صكوك مصر السيادية.

- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٧٤ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الصكوك السيادية.

- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٩٥ لسنة ٢٠٢٣ بإزالة صفة النفع العام عن ارض مديرية أمن الجيزة.

- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٠٢ لسنة ٢٠٢ تُنقل ملكية (100%) من أسهم شركة مصر القابضة للتأمين إلى صندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية، وتسرى عليها أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة

وشركات الشخص الواحد الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار إليه.

لم يتوقف طوفان البيع عند هذه الترسانة التشريعية التي ذكرنا بعضاً منها بل امتدت لنزع صفة النفع العام عن عدد من المشروعات تمهيدا لبيعها وشملت عددا من الإجراءات الأخرى نذكر منها:

- سبتمبر عام 2018 طرحت وزارة قطاع الأعمال العام "خطة للتطوير" وعرضت خلالها لربحية 121 شركة تابعة منها 73 شركة رابحة و48 شركة خاسرة وطرحت في مواجهة الشركات الخاسرة عدة حلول منها تحديث كامل او تحديث كامل بدخول شريك أو عمرة جسيمة أو إغلاق جزئي أو إغلاق كامل.
- يونيو 2022 أصدرت الحكومة وثيقة سياسة ملكية الدولة والتي طرحت فيها خطة الحكومة لإدارة الأصول المملوكة للدولة وهنا نلاحظ امتداد البيع من الشركات والمرافق والخدمات العامة إلى التعليم والصحة والمواصلات العامة.
- أغسطس 2023 أصدرت الحكومة التقرير الأول لمتابعة تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة للأصول.

لذلك اشتد طوفان بيع مصر وعلت موجاته منذ تأسيس ما يعرف بصندوق مصر السيادي والذي تم من خلاله بيع مجمع التحرير في قلب القاهرة لشركة إماراتية ثم بيع ارض الاتحاد الاشتراكي علي كورنيش النيل إلى تحالف سعودي إماراتي ثم بيع ارض مجمع مصالح وزارة الداخلية والعدل في لاظوغلي إلى جامعة فرنسية وبيع العديد من الأصول والأراضي المصرية لمستثمرين خليجيين وأجانب، وعلت موجات الطوفان لتجتاح المطارات والموانئ.

وإذا أردنا أن نتابع تفاصيل الطوفان وما يخلفه من آثار اقتصادية فقد نحتاج لمجلدات ولكننا سنحاول لاحقا التركيز علي بعض موجات طوفان الخصخصة.

استحواذ الخليج وفساد الخصخصة

عرفت من مقال منشور علي موقع مصر 360 أن استأذنا أحمد النجار هو أول من تحدث عن طوفان الخصخصة لذا لزم التنويه. وانا علي نفس النهج استكمل البحث فشكرا له ودائما سباق في البحث والانحياز.

خلال الفترة من 2005 إلى 2015 كان يوجد في مصر استثمار خليجي مباشر بلغ 58.8 مليار دولار وسط إجمالي استثمار مباشر بلغ 121.3 مليار دولار (تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

وائتمان الصادرات 2015). تصدرت الإمارات دول الخليج باستثمار بلغ 55.1% من إجمالي الاستثمارات الخليجية في مصر وذلك من خلال 99 مشروع يليها قطر 25.1% و9 مشروعات ثم الكويت 9.8% و22 مشروع والبحرين 6.3% و4 مشروعات والسعودية 3.7% من خلال 41 مشروع. بذلك كانت الإمارات وحتي 2015 اكبر مستثمر خليجي في مصر يليها قطر وكانت المشاركة الأقل للسعودية خلال تلك الفترة.

لكن تغير الوضع بعد 30 يونيو 2015، لذلك نجد الاستثمارات الخليجية من 2013-2017 تصدرها الإمارات 14.7 مليار دولار يليها السعودية في المركز الثاني باستثمارات 8.8 مليار دولار ثم 3.5 مليار دولار للبحرين وتراجعت الاستثمارات القطرية والكويتية خلال تلك الفترة. وللأسف توقفت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار عن نشر تفاصيل بيانات الاستثمار في الدول العربية وحرمتنا من مصدر هام للبيانات في هذا الجانب.

بعد 30 يونيو تغيرت خريطة الاستثمار الخليجي في مصر فأصبحت شبه مناصفة بين الإمارات والسعودية وحصة أقل للبحرين. ولكن ربما تغير وضع قطر خلال السنوات الأخيرة وعادت لضخ المزيد من الاستثمارات في مصر واستكمال مشروعات كانت قد أوقفت تمويلها حيث بلغت 5.5 مليار دولار في 2023.

تبلغ الاستثمارات السعودية في مصر أكثر من 32 مليار دولار موزعة علي 6800 شركة، وقدر الأمين العام لمجلس الإمارات للمستثمرين بالخارج الاستثمارات الإماراتية في مصر بعد صفقة رأس الحكمة بحوالي 65 مليار دولار. يوجد في السوق المصري أكثر من 2000 شركة إماراتية ولذلك يأتي مشروع رأس الحكمة كعلامة علي دخول مصر عصر الاستثمارات الخليجية الكبرى.

بينما تخطت الاستثمارات الكويتية في مصر 15 مليار دولار، 5.5 مليار دولار استثمارات قطرية موزعة علي 4500 شركة، 3.2 مليار استثمارات بحرانية. لذلك تشكل الاستثمارات الخليجية بمجملها حجم كبير يؤثر علي صنع القرار في مصر.

سياسة وليست اقتصاد فقط

ينظر الكثير للاستثمارات الخليجية وخاصة الإماراتية والسعودية بشكل اقتصادي فقط ومن زاوية وحيدة للرؤية، ولكن الواقع ان الأهداف السياسية أبعد وأعمق بكثير من البعد الاقتصادي. ولعل وضع اسم مصر ضمن الحلف الخليجي في حرب اليمن رغم عدم تورط مصر لأبعد من الإعلان والمشاركة بالمشورة والرأي لا يخفي عمق العلاقة. بل لقد طالب البعض عقب ثورة 25 يناير بضم مصر إلى مجلس التعاون الخليجي. إلا أن صفقة القرن والحلف الإبراهيمي غير بعيدين عن ضخ الأموال الخليجية في

الاقتصاد المصري والضغط علي مصر. ثم صفقة تيران وصنافير.

لذلك يصعب أن نعتبر صفقة رأس الحكمة أكبر صفقة وأنها شكلت انعاشا اقتصاديا انقذ النظام المصري من الانهيار وهو ما فاجأ الجميع بما فيهم الصندوق والبنك وبما يؤكد البعد السياسي.

يري الخبير الاقتصادي د. أحمد ذكر الله، إن هناك اختلافا في أهداف زيادة الاستثمارات بمصر بين السعودية والأمارات، حيث تجمعهما الرغبة في زيادة نفوذها الاقتصادي والسياسي بمصر، لكنهما يختلفان في التوجهات، فالسعودية تبحث عن الربحية في المقام الأول، أما الإمارات فترغب في الاحتكار والاستحواذ أحيانا، ولذلك سيطرت الأمارات على القطاع الصحي من خلال شراء سلاسل معامل تحاليل شهيرة ومستشفيات وصيدليات كبرى.

كما تري ترى ابتسام الكتبي، رئيسة مركز الإمارات للسياسات، أن تفاقم التحديات الاقتصادية في مصر ليس في مصلحة الإمارات، والهدف هو ضمان الاستقرار، وتجنب عودة الجماعات الإسلامية مثل جماعة الإخوان المسلمين. إذا الدوافع ليست اقتصادية فقط! بل ويري البعض أن زيارة محمد بن زايد الى القاهرة أصبحت "الوصفة السحرية" لتمرير صفقات بيع شركات القطاع العام المصري إلى الإمارات، ومشروعات أخرى، أبرزها، حاليًا،

جزيرة الوراق، فبعد الزيارة، بدأ فصل جديد من محاولات إخلاء الجزيرة بالقوة على يد قوات الأمن وهدم منازل أهلها رغمًا عنهم، لتسريع عملية تسليمها إلى مستثمر إماراتي. إنه التوجّه الذي أكّدته وكالة "بلومبرغ" الاقتصادية، في أحد تقاريرها، وتنبأت بأن مصر "لديها النية لتسريع بيع أصول إلى مستثمرين خليجيين وصناديق سيادية تابعة لدول خليجية، لمواجهة الأزمة المالية التي تمرّ بها".

كتب موقع "درج"، يبدو من رصد أسماء الشركات التي تستحوذ عليها الإمارات حاليًا، أنّ تركيزها ينحصر في أصول مصرية ناجحة وتحقق أرباحًا، بعدما هبطت أسعار أسهمها نتيجة لهبوط سعر الجنيه المصري، فضلًا عن الأزمة المالية التي تمرّ بها القاهرة، وهي الأصول التي تدرّ على الخزانة المصرية ثروات وأموالاً طائلة سنوياً، تساهم في دخلها القومي، وكأن اتفاقاً ضمنياً بين البلدين لـ "تأجيل الإفلاس"، وليس المساهمة في إنقاذ الاقتصاد المصري، أو تحسين الأوضاع. وهو ما دفع شركة "الدار" الإماراتية، التي استحوذت على "سوديك" وتتفاوض لإنهاء صفقة شراء شركة مدينة نصر للتعمير والإسكان، إلى الإعلان عن تخطيطها الاستحواذ على المزيد من الصفقات العقارية في مصر.

يرى محمد مصطفى، أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة،

أن "عدم تنويع جهات الاستحواذ هو الخطأ الكبير الذي سندفع ثمنه على المدى البعيد، وربما القريب، لأن اقتصار الاستحواذات الكبرى على الإمارات، يضع مصر في قبضة أبو ظبي، ويحجّم قدرة مصر على استقلالية القرار، فلن تكون مستقلة بالكامل، بل ستكون الإمارات شريكاً في القرار".

كما اصدر حزب التحالف الشعبي الاشتراكي بياناً في أغسطس 2022 جاء فيه: "أن بيع أصول الشركات المصرية للأجانب تهديد للأمن القومي"، وأكّد أن "الإمارات والسعودية تستحوذان على أصول مصر الرابحة". وقال الحزب، في بيانه: "بهذا تسير الخصخصة ونقل الأصول المصرية الرابحة للأجانب وتحديدا الخليجيين بسرعة الصاروخ، وفى ظل أزمة مالية أدت لها سياساتها، تبيع الحكومة المصرية كل الدجاج الذى كان يبيض ذهبا". وحسب البيان، استحوذت شركة أبو ظبى القابضة منذ 4 شهور على 21% من أسهم شركة أبو قير للأسمدة بقيمة 392 مليون دولار، أي حوالى 6 مليارات جنيه مصري، وبعد أربع أشهر فقط حققت "أبو قير للأسمدة" أرباحا قدرها 9 مليارات جنيه، نصيب أبو ظبى فيها 1.8 مليار جنيه، أي إنها استردت أكثر من ربع ما دفعته في أربعة أشهر فقط، وسيكون على الاقتصاد المصري تحمل التزام تحويل كل أرباح المستثمر الإماراتي للخارج بالعملة الصعبة سنويًا.

بذلك نجد بعدا سياسيا هاما لصفقات الاستحواذ الخليجي وسنركز علي الشركات العامة أما الشركات الخاصة فسيكون لها مقال مستقل.

تشريعات الخلجنة

لمواكبة عملية الخلجنة للاقتصاد المصري صدر عدد من التشريعات التي ساوت بين المستثمر الخليجي والمستثمر المصري ومنها:

- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 386 لسنة 2017 بمعاملة أمير الكويت معاملة المصريين بتملك:

6 أفدنة واربع قراريط و16 سهم في القصاصين مركز الحسينية شرقية.

128 فدان ناحية قصاصين الشرق مركز الحسينية شرقية.

29 فدان وقيراط بزمام المنير مشتول السوق مركز بلبيس شرقية. وكلها أراضي تم شراؤها من مصريين.

- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 189 لسنة 2018 بمعاملة ملك البحرين بتملك كامل ارض ومباني فيلتين بخليج نعمة بمنطقة شرم الشيخ بغرض الإقامة.

- قانون رقم ١١ لسنة ٢٠٢٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية.

- القرار رقم 219 لسنة 2016، أن "يعامل السيد حمود محمد بن ناصر الصالح، سعودي الجنسية، المعاملة المقررة للمصريين في تطبيق نص المادة (12) من القانون رقم 143 لسنة 1981 في شأن الأراضي الصحراوية، وذلك بخصوص تملك قطعتي الأرض رقمي (71، 72) الواقعتين بالكيلو (41) غرب طريق مصر/إسكندرية الصحراوي، وهي مشاعً من القطعة (10) رمزية كوارد كشف التحديد خارج زمام القطا - قسم إمبابة - محافظة الجيزة، وخارج الكردون وخارج الزمام، وخارج حدود 2 كيلو بمساحة اثني عشر قيراطًا، واثني عشر سهمًا للقطعة الأولى، وثلاثة عشر قيراطًا وسهمًا واحدًا للقطعة الثانية، وذلك بالشراء من: محمد، أميرة، إيمان، أماني، أميمة أولاد/ عبد الفتاح محمد إدريس (جنسية مصرية)".

- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 528 لسنة 2022 بمعاملة سمو الأميرة نوف بن مقرن بن ممدوح آل سعود، وسمو الأمير عبدالعزيز بين مقرن بن ممدوح آل سعود (سعوديين الجنسية) المعاملة المقررة للمصريين بالنسبة

لتملك مساحة (102 فدان و9 قراريط) بناحية منطقة الحزام الأخضر بوادي النطرون بالكيلو 95، 96 طريق مصر/إسكندرية الصحراوي.

واصبح بيع أراضي المصريين للخليجيين بمسافة 2 كيلو و102 فدان. وهكذا اصبح المستثمر الخليجي له كل حقوق المستثمر المصري وأفضليته حتي شهدنا صفقة شركة الغرير الإمارتية ومنحها 180 ألف فدان في محافظة المنيا وزراعة محاصيل بنجر السكر والقمح والذرة الصفراء، وكذا إقامة أكبر مصنع سكر أبيض من البنجر في العالم بطاقة إنتاجية تبلغ مليون طن في العام. وبدلا من سعي الإمارات لضخ استثمارات إمارتية لجأت للحصول علي مليار دولار من شركة الأهلي كابيتال. يمثل المكون الدولاري للمشروع نسبة 50% من التمويل المطلوب البالغ 700 مليون دولار، على أن يتم تغطية باقي التمويل المتمثل في الجانب المصري من خلال البنوك المحلية. (العربية – تمويل بمليار دولار لـ"الأهلي كابيتال" ومجموعة إماراتية – 2018/5/2) وبذلك مول المودعين المصريين استثمارات الغرير الإماراتية في مصر.

الخليج يستحوذ علي كبريات الشركات الناجحة في مصر.

ارتبطت مسيرة البيع بالفساد والتلاعب بقيمة الأصول. بيعت طنطا للكتان لمستثمر سعودي مقابل 89 مليون جنيه وعندما

صدر حكم باستعادة الشركة أوضح المستثمر السعودي عبدالآله الكعكي أنه دفع 230 مليون منها مبلغ في العقد والباقي خارج العقد. بينما قيمة الأرض الفضاء للشركة والتي تضم 7 مصانع تتجاوز 1100 مليون، تم بيع محلات عمر أفندي بقيمة 589.5 مليون جنيه وهو مقابل لا يساوي قيمة ثمن الأرض المقام عليها 82 فرع وهي الصفقة التي كشفها المهندس يحي حسين عبدالهادي ولايزال يدفع ثمنها حتي الآن.

وتم بيع بنك الإسكندرية التجاري البحري إلى الإمارات مقابل 27 مليون دولار، ثم تحول اسمه إلى بنك الاتحاد الوطني مصر عام 2007 وعام 2020 تحول إلى بنك أبوظبي التجاري. كما تم بيع شركة النشا والجلكوز والتي قدرت أصولها الدفترية بحوالي 170 مليون جنيه وتم بيعها لمستثمر كويتي بقيمة 26 مليون جنيه فقط.

في دراسة أعدتها الدكتورة سلوي صابر بالاعتماد علي أرقام الجهاز المركزي للمحاسبات حول صفقات البيع التي تمت في عهد مبارك وقالت أن 69% من صفقات البيع تمت بأقل من قيمتها الحقيقية. تم تقييم قيمة أصول القطاع العام وقت إنشائها في الستينات بحوالي 115 مليار جنيه حسب التقارير الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية وقدرت بعض المصادر قيمتها بحوالي

500 مليار جنيه ولكن ما دخل خزينة الحكومة المصرية لم يتعدَ 25 مليار جنيه أي اقل من 5% من قيمتها الحقيقية. (مصر 360- محمد حميد – من الخصخصة إلى الاستحواذات.. إهدار حقوق المجتمع -17 أكتوبر 2022)

توسع التفريط في الشركات الرابحة أعقبه تفريط في كبريات الشركات الناجحة ثم يمتد إلى كل أصول مصر، وقد شهدت الأعوام الثلاثة الأخيرة كبري الصفقات. استحوذت شركة أبو ظبي القابضة علي حصص حكومية في خمس شركات تضمنت البنك التجاري الدولي و"فوري" وأبو قير للأسمدة ومصر لإنتاج الأسمدة "موبكو" والإسكندرية لتداول الحاويات وذلك مقابل 1.8 مليار دولار وقبلها حصة فوري بقيمة 34.2 مليون دولار. أما صندوق الاستثمار السعودي فقد استحوذ علي حصة في أبو قير للأسمدة وموبكو والإسكندرية لتداول الحاويات واي فيناس للاستثمارات المالية والرقمية.

حققت شركة موبكو أرباحاً بقيمة 2.1 مليار جنيه خلال الربع المالي الثاني من عام 2022، وارتفعت صافي مبيعات الشركة بأكثر من 91% في الفترة من أبريل إلى يوليو تصل إلى 4.1 مليار جنيه، باعت الحكومة 25% من حصتها في موبكو مقابل 300 مليون دولار وبحماية قانون عدم الطعن علي العقود الحكومية. وتعد موبكو

احد افضل 50 شركة في مصر وفقاً لتصنيف فوربس 2022 والمنشور علي موقع الشركة.

كما باعت الشركة القابضة للصناعات الكيماوية، حصة تصل إلى 30% بالشركة الشرقية (إيسترن كومباني) لصالح شركة جلوبال للاستثمار القابضة المحدودة الإماراتية، واحتفظت بحصة 20.9% فقط بالشركة الشرقية. لقد اشترت "جلوبال" 30% من الشرقية للدخان أو 669 مليون سهم مقابل 16.40 مليار جنيه مصري (531.60 مليون دولار) أو 24.51 جنيه للسهم الذي كان يتداول بقيمة 27.6 جنيه. بذلك اشترت شركة إمارتية تأسست عام 1992 شركة مصرية تأسست عام 1920 اي منذ 104 سنة. وبذلك فهي اقدم من دولة الإمارات نفسها ب 51 سنة وأقدم من شركة جلوبال ب72 سنة ولكنها التبعية والتفريط وبيع الغالي والنفيس بالرخيص.

نظرية المحلل المصري للمشتري الإماراتي

ضمن مهرجان إعلامي وكما عودتنا حكومة مصطفي مدبولي علي اكبر صفقة لبيع أهم سبع فنادق تاريخية في مصر وهي شتايجنبرجر سيسيل" الإسكندرية، "كتراكت" أسوان، "موفنبيك" أسوان، "سوفيتيل ونتر بالاس" الأقصر، "شتايجنبرجر" التحرير، "ماريوت مينا هاوس"، "ماريوت عمر الخيام" في الزمالك. تساهم

الشركة العربية للاستثمارات الفندقية والسياحية (أيكون)، إحدى الشركات التابعة لمجموعة طلعت مصطفى القابضة بنسبة 39% وتعهدت بضخ استثمارات بالعملة الأجنبية بقيمة 800 مليون دولار. وقعت الشركة الصفقة التي هلل لها مدبولي ووزرائه في 20 ديسمبر 2023.

بعد 22 يوم فقط أعلنت مجموعة طلعت مصطفي، عن توقيع اتفاق شراكة مع مجموعة «ADQ» القابضة (الصندوق السيادي الإماراتي) و«أدنيك» الإماراتيتان على اتفاقية استحواذ على 40.5% من شركة أيكون ذراع قطاع الفنادق التابع لرجل الأعمال هشام طلعت مصطفي. وبذلك كانت إيكون مجرد محلل لتفقد مصر اهم 7 فنادق تاريخية والتي لا تقدر قيمتها بمال مقابل بضع ملايين حصل عليها طلعت مصطفي كمحلل للشريك الإماراتي ليذكرنا بفيلم قدمه عادل إمام للسينما عام 1985 اسمه "زوج تحت الطلب" وبعد 40 سنة يقدم هشام طلعت مصطفي فيلم مستثمر تحت الطلب. وهنا يثار التساؤل: لماذا لم تتقدم الإمارات مباشرة للشراء!؟ ولماذا استخدمت مُحلَل مصري للصفقة!؟ وكانت صورة مدبولي ووزراءه وهم يقفون خلف هشام طلعت مصطفي* عند

* هشام طلعت مصطفي تمت إدانته في جريمة قتل سوزان تميم وصدر بحقه حكم جنائي بالسجن 15 سنة ثم اصدر الرئيس السيسي قراراً بالعفو عنه عام 2017 ليعود ليقود إمبراطورتيه العقارية.

التوقيع برهانا للتاريخ علي ما تفعله هذه الحكومة بمصر وأصولها وتاريخها. بل واصدر مجلس الوزراء بيانا رسميا يبشر بالصفقة التي تم بيعها بعد أقل من ثلاث أسابيع.

هكذا لم تسلم مصر من بائعي الأصول والأراضي والقطاع المملوك للشعب المصري، ولا يوجد شيء يمكن أن ينجو من طوفان البيع. بل إن تراث مصر السينمائي الذي يبلغ 5000 فيلم اشترته شركة أيه ار تي السعودية المملوكة للشيخ صالح كامل 1500 فيلم، وشركة روتانا السعودية المملوكة للوليد بن طلال 1600 فيلم و500 فيلم تملكهم الشركة العربية التي يملكها المستثمر الأردني علاء الخواجة وإسعاد يونس. بذلك فإن 72% من تراث مصر السينمائي في قبضة الخليج. لذلك اذا وضعنا تيران وصنافير وراس الحكمة بجانب تراث مصر السينمائي وفنادقها التاريخية التي لا تقدر بثمن سنعرف وقتها من يحكم مصر!؟ وإلي أين يقودها!؟

*****

الفقر ووهم الثراء بضربة حظ

منذ عقود يعيش الفقراء بحلم الخروج من دائرة الفقر بأي وسيلة سواء أكانت مغارة علي بابا أو من خلال عفريت الفانوس السحري.

ومنذ عشرينات القرن الماضي انتشرت ظاهرة اليانصيب أو "اللوترية" كما كان يسميها البعض. وكان الفقراء يغامرون أملا في ضربة حظ تكسبهم عشرة أو مائة جنيه، ويقامرون بقروشهم القليلة طمعا في الحلم وحتى الستينات كان يوجد محل أبو فاوي في مدينة المنيا الذي يسرح صبية اليناصيب الذين يحملون بأيديهم الفقيرة رزم من الورق يطوفون بها على المقاهي وأمام المحلات "الحق سحب الليلة... البريمو" وهي كلمات كانت تسحر لب الفقراء وهم يشترون مرة، ثم وهم يطالعون كشوف الفائزين من كشف ملئ بالأرقام الفائزة ليكتشفوا انهم لم يفوزوا وربما حفزهم ذلك للمزيد من المقامرة.

كما كانت برامج الإذاعة ثم التليفزيون مثل فوازير رمضان وبرامج المسابقات تطوير لحلم "اللوترية". ثم عشنا برامج كلام من ذهب ومن سيربح المليون وغيرها من برامج المسابقات التي كانت تبشر الناس بربح أرقام تلعب بعقول الآلاف. ثم تطور الحلم ودخل مرحلة جديدة مع ظهور شركات توظيف الأموال والدعوة لما سموه التجارة مع الله. ومن منا لا يحب التجارة مع الله بكل مدخراته؟. وقد تواكب ظهور هذه الشركات نتيجة المد الإسلامي

الوهابي الذي انتشر في مصر وبدأ يبشر بحرمانية فوائد البنوك وأنها ربا. ورغم فتوي الشيخ محمد سيد طنطاوي بعكس ذلك إلا أن الجهل هو الذي يسود وينتصر.

ثم عبرنا تلك المرحلة إلى مرحلة "المستريح" وهو التعبير الذي يطلق على المحتال الذي يجمع المال من الناس بدعوى توظيفه، وانتشر المستريح من منصات دمياط لأسوان ومن القاهرة وهكذا حتى وصلنا إلى جمع المدخرات الإلكترونية.

وهنا أتذكر فيديو شهير على شبكة التيك توك لشخص يجلس بجوار باب محل شبه مغلق وفجأة يضع عملة ورقية ليعد ما في جيوبه ليجد العملة سحبت لداخل المحل وخرج بدلها ورقتين فيزيد ويظل يزيد إلى أن يضع كل ما معه تحت الباب ليفاجئ هذه المرة بأن الباب اغلق من الداخل وانه خسر كل فلوسه.

وقد أدى غياب قيم العمل والعلم وسيادة فكر الخرافة والعفاريت إلى انتشار البحث عن الثراء السريع. المشكلة أن هذه الظاهرة تشمل كل طبقات المجتمع بدرجات متفاوتة. ووقف هذه الظواهر يحتاج إلى ثقافة وأعلام مختلف من ناحية، والي فرص عمل تعطي أجورا عادلة من ناحية أخرى وحماية استثمارات

أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.

إن انتشار شركات الإقراض مثل تساهيل وجمعيات الإقراض لم يقض علي الفقر ولكنه زاد أعداد الفقراء ولابد من إيجاد وسائل تمويل ميسر لا تنتهي بالمقترضين إلى السجون أو فقدان المشاريع التي يتعيشون منها.

*****

انتهاء عصر التعليم المجاني

نسبة الأمية في مصر 25.8% وعندنا كثافات مرتفعة في أعداد التلاميذ في الفصول وتسرب من التعليم وتعدد في الأنظمة التعليمية. ورغم معدلات الفقر التي تفخر الدولة أنها أصبحت 29% من السكان، أمست الرسوم في المدارس والجامعات الحكومية تفوق قدرات الطبقة الوسطي التي يلتهم الإنفاق على التعليم جزء كبير من دخولهم، ويضطر الأطفال الفقراء للخروج من التعليم إلى سوق العمل حيث يوجد أكثر من ثلاثة ملايين طفل عامل.

الدولة تقلص الإنفاق على التعليم رغم الإعلان عن الحاجة إلى 250 ألف فصل مدرسي لمواجهة مشكلة التكدس ورغم كل القروض اللي حصلت عليها مصر لتمويل التعليم أعلنت الحكومة أنها ستبني 30 ألف فصلا سنوياً يعني سنصل إلى العدد المطلوب خلال 8 سنوات إضافة إلى أننا نحتاج لأكثر من 17 ألف فصل سنوياً لتغطية الملتحقين الجدد وهو ما يعني انه لن يتوفر وفق المعلن سوي 13 ألف فصل وبالتالي نحتاج إلى 19 سنة لتغطية

عجز الفصول! إضافة إلى وجود عجز في المعلمين يصل إلى نصف مليون معلم بينما يعاني خريجو كليات التربية من البطالة وتطرح الوزارة الحل في التطوع للعمل كمعلمين وهي خطوة تقضي نهائيا علي أي أمل في إصلاح التعليم. بل وبصدور قانون التأمين الصحي الاجتماعي تخلت الدولة عن التأمين الصحي على الأطفال في السن المدرسي وما قبله وأصبح أولياء الأمور مسئولين عن سداد اشتراكات التأمين الصحي لأبنائهم. ومع ارتفاع الرسوم المدرسية تعجز بعض الأسر عن سداد المصروفات فيتم حجب نتيجة الامتحانات للعديد من تلاميذ المدراس في مختلف المراحل التعليمية الحكومية.

قال طه حسين منذ عقود أن التعليم كالماء والهواء ودستور 2014 أقر بأن التعليم إلزامي لنهاية المرحلة الثانوية. لكن منذ سنوات وبقروض تقدر بالمليارات يتم تجريف وتخريب التعليم الحكومي المجاني لكي يهجره أبناء الفقراء ولا يصبح لدينا فرص لتعليم جيد إلا في التعليم الخاص والدولي. وإذا كانت المواثيق الدولية تتحدث على ان التعليم حق تكفله الدولة وهو نشاط غير ربحي فإن دخول القطاع الخاص وتغوله يحول التعليم إلى مشروع

ربحي وتجارة تجذب مستثمرين للتعليم ما قبل الجامعي والتعليم الجامعي. لكن الحكومة لا تتوقف عند هذا الحد وتخطو بخطوات سريعة على طريق الخصخصة.

خصخصة رسمية للتعليم

بدأت خطة خصخصة التعليم بصدور قانون التعليم رقم 139 لسنة 1981 وبدأ التوسع في التعليم الخاص وتراجع حصة التعليم الحكومي وزيادة حصة التعليم الخاص، وفي عام 1985 صدر القانون رقم 94 لسنة 1985 في شأن المدارس التجريبية الرسمية للغات وبالتالي أصبحت لدينا مدارس حكومية بمصروفات أقرب للتعليم الخاص وينتقي لها أفضل المعلمات والمعلمين وتهتم بتدريس اللغات.

عام 2021/2020 أصبح التعليم الخاص يستقطب 10% من تلاميذ التعليم قبل الجامعي، ويملكون 15% من المدارس و30% من الفصول ورغم ذلك تعكس نتائج الشهادات العامة أن التعليم الحكومي المجاني لايزال يقدم المتفوقين في مختلف المراحل كمعجزة مصرية تستحق التأمل.

تبع ذلك إنشاء الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد بالقانون رقم (82) لسنة 2006، وينص على أن هذه الهيئة تتمتع بالاستقلالية وتكون لها الشخصية الاعتبارية العامة. كما أصدر رئيس الجمهورية قراراً برقم 25 لسنة 2007 بإصدار اللائحة التنفيذية لهذا القانون. تهدف الهيئة إلى إعادة هيكلة المؤسسات التعليمية وتحسين جودة عملياتها ومخرجاتها على النحو الذي يؤدى إلى كسب ثقة المجتمع فيها، وزيادة قدراتها التنافسية محلياً ودولياً، وخدمة أغراض التنمية المستدامة في مصر. ووقتها طرحنا سؤالا ما هو الموقف من المدارس التي لن تحصل على شهادة الجودة والاعتماد!؟ وحذرنا من أن ذلك خطوة على طريق خصخصة التعليم الحكومي المجاني.

استمرت الخطوات ورأينا المدراس اليابانية الحكومية ومدارس النيل وتعددت أنظمة التعليم الحكومي بمصروفات ولم تتوقف الآمور عند هذه المرحلة ففي ديسمبر عام 2021 صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 3476 لسنة 2021 "يرخص لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بالمساهمة في شركة مصر للإدارة التعليمية ش.م.م بنسبة (30%) من إجمالي رأس مال الشركة،

وفقاً لأحكام قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد المشار إليه، وذلك بما لا يتعارض مع أغراض الوزارة المشار إليها".

(الجريدة الرسمية – العدد 52 - 30 ديسمبر عام 2021.)

وبذلك تدخل وزارة التربية والتعليم في تأسيس شركة مساهمة ولا يوجد في القانون أو الاقتصاد شركات مساهمة غير ربحية، إذا تحول التعليم من كونه خدمة إلى سلعة ووسيلة للربح ولينتهي بذلك عصر التعليم المجاني الذي بدأ في مصر قبل ثورة 1952.

فمهمة الشركة الإدارة التعليمية وبالتالي انتقلنا من مرحلة الجودة إلى مرحلة إدارة المدارس. لكن هل يتوقف قطار الخصخصة عند التعليم ما قبل الجامعي!؟

خصخصة التعليم الجامعي

عام 2009 صدر القانون رقم 12 لسنة 2009 لقانون الجامعات الخاصة والأهلية وبتعديل نص المادة (189) من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم 49 لسنة 1972. وتوالي إنشاء الجامعات الخاصة والأهلية وبلغت 26جامعة حتى عام 2014. وكما عرفنا المدارس التجريبية واليابانية في التعليم

الحكومي بدأت برامج تعليم بمصروفات في الجامعات الحكومية وصدرت عدة تعديلات على قانون تنظيم الجامعات وخلال الشهور الأخيرة حدثت عدة تعديلات على قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية منها:

- القانون رقم 154 لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام قانون الجامعات الخاصة والأهلية الصادر بالقانون رقم 12 لسنة 2009 بتشكيل مجلس للجامعات الخاصة ومجلس للجامعات الأهلية يتبعوا وزارة التعليم العالي.

(الجريدة الرسمية – العدد 50 مكرر أ في 18 ديسمبر سنة 2021.)

وذلك استجابة لزيادة عدد الجامعات والفروق بين هيكل وتمويل كل منها.

- القانون رقم 1 لسنة 2022 بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم 49 لسنة 1972. ويسمح التعديل لأساتذة الجامعات بالاستمرار في العمل بعد بلوغهم سن المعاش.

(الجريدة الرسمية العدد 3 مكرر (هـ) في 26 يناير سنة 2022.)

- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 3596 لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات بإضافة مادة برقم 80 مكرر وتنص على "بالنسبة للدراسة بنظام الساعات أو النقاط المعتمدة فيعامل الطالب الذي لم يحصل على الحد الأدنى للمعدل التراكمي المطلوب لاجتياز المستوي معاملة الطالب الباق للإعادة وذلك على النحو الذي تبينه اللوائح الداخلية للكليات"

(الجريدة الرسمية العدد 50 مكرر هـ في 20 ديسمبر 2021.)

إضافة إلى ذلك فخلال الشهور الأخيرة تم إنشاء 5 جامعات جديدة وتعديل قانون إنشاء جامعة قائمة وذلك على النحو التالي:

- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 634 لسنة 2021 بشأن إنشاء جامعة خاصة باسم "جامعة الابتكار"

(الجريدة الرسمية – العدد 52 مكرر وفي 4 يناير 2022.)

- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 42 لسنة 2022 بإنشاء جامعة أهلية باسم "جامعة المنصورة الأهلية"

(الجريدة الرسمية – العدد 4 مكرر ج في 31 يناير 2022.)

- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 43 لسنة 2022

بإنشاء جامعة أهلية باسم "جامعة حلوان الأهلية"

(الجريدة الرسمية – العدد 4 مكرر ج في 31 يناير 2022.)

- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 443 لسنة 2021 بإنشاء جامعة خاصة باسم "جامعة رويال بمصر"

(الجريدة الرسمية – العدد 39 مكرر ب في 2 أكتوبر 2021.)

- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 444 لسنة 2021 بإنشاء جامعة خاصة باسم "جامعة بدر بأسيوط"

(الجريدة الرسمية – العدد 39 مكرر ب في 2 أكتوبر 2021.)

- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 583 لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم 256 لسنة 2006 بإنشاء جامعة خاصة باسم "الجامعة المصرية الروسية"، وإضافة إلى كلية الإدارة والاقتصاد وتكنولوجيا الأعمال وهي الفنون الجميلة والفنون التطبيقية والألسن واللغات التقنية وكلية الذكاء الصناعي

(الجريدة الرسمية – العدد 48 مكرر في 6 ديسمبر 2021.)

يعد قرار تعديل الجامعة الروسية مثال لما يحدث في التعليم الجامعي الخاص فكلية الإدارة والاقتصاد وتكنولوجيا الأعمال تضم أقسام فنون جميلة وفنون تطبيقية وألسن ولا نعرف ما هي

علاقة هذه التخصصات بالإدارة والاقتصاد!؟ غير أنها مجرد تجارة في التعليم بموافقة ورعاية الحكومة.

لقد أصبح لدينا 27 جامعة حكومية مقابل 40 جامعة خاصة وأهلية ورغم ذلك لا تزال الجامعات الحكومية تستوعب النسبة الأكبر من الطلاب أما الجامعات الخاصة فتستقبل عدد أقل وتستقطب أفضل أساتذة الجامعات الحكومية. ولقد عايشنا خلال السنوات الأخيرة معركة نقابة الأطباء مع الجامعات الخاصة التي تضم كليات طب بعشرات الآلاف من الجنيهات ولا يوجد بها مستشفى تعليمي، أو الجامعات التي روجت لكليات العلوم الصحية التي تخرج فنيين صحيين ويتم التسويق لها باعتبارها كليات لتخريج أطباء!!!! وهي تقدم نفس المناهج التي تقدمها كليات العلوم الصحية الحكومية التي تخرج فنيين ولكنه التسويق للتعليم الخاص.

لذلك تحول التعليم في ظل القطاع الخاص إلى تجارة ومشروع ربحي بل أن الدولة نفسها أنشأت شركة مساهمة للإدارة التعليمية وتشارك وزارة التعليم بـ 30% من رأسمالها. نتيجة هذه السياسات يتلاشى التعليم المجاني ويصبح تعليم رديء لأبناء الفقراء رغم

ارتفاع تكلفته المتوالية والتي تحمل الأسر بأعباء فوق الطاقة، وليصبح التعليم الخاص في جميع المراحل هو تعليم أبناء الطبقة التي تستطيع سداد رسوم بعشرات الآلاف في الترم الواحد.

هذه السياسة التي دعمها البنك الدولي ومؤسسات التمويل الدولية هي التي قادت لتردي أوضاع المعلمين وأساتذة الجامعات الحكومية وتردي مستوي التعليم والمزيد من معاناة الأسر المصرية التي كانت تعتمد في عهود سابقة على التعليم كوسيلة للصعود الطبقي. والآن وفي ظل تعدد الأنظمة التعليمية يصبح لدينا تعليم حكومي وتعليم خاص متميز وبتكلفة لا يتحملها إلا أبناء الشرائح العليا من الطبقة الرأسمالية ويتحول التعليم إلى نشاط تجاري جاذب للمستثمرين ورجال الأعمال لتحقيق أعلي ربحية.

*****

الأجور والأسعار والقدرة الشرائية

قرر المجلس القومي للأجور في مارس 2025 زيادة الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص إلى 7000 جنيه وألا تقل العلاوة السنوية عن 250 جنيه يعني 3.5% من الحد الأدنى. وهناك عدة أسئلة: الأول هو أين الدراسة التي تقرر علي أساسها رفع الحد الأدنى إلى 7000 جنيه؟ وكيف نعرف اذا كان هذا كويس أم لأ بدون دراسة مستويات التضخم وتكلفة الطعام والشراب ومجموعات الاستهلاك الأساسية؟

الثاني: ما هي الآلية التي تضمن تطبيق قرار الحد الأدنى للأجور الذي وصل 6 آلاف جنيه بينما هناك عمال شغالين بثلاثة آلاف جنيه؟

الثالث: كيف نضمن ألا يتلاعب أصحاب العمل بالرقم بإضافة حصة صاحب العمل في التأمينات ضمن الأجر؟

كويس جدا أن هناك زيادة لكن هل هي كفاية والا لأ!؟ والأهم هل سوف تطبق والا لأ!؟

سنة 2024 كان الحد الأدنى للأجور 6000 جنيه ارتفع حوالي

17% في 2025 وبلغ 7000 جنيه لكن لكي نعرف القدرة الشرائية للأجور مهم نعرف بعض الحقائق منها عدد الذين يصرفون الحد الأدنى فعليا وهو لا يتجاوز 25% بينما 75% أجورهم اقل بكثير والبعض منهم مازال يقبض 3500 جنيه. السنة الماضية كان سعر قزازة الزيت 30 جنيه وكيلو السكر 12.6 جنيه وكيلو الأرز 12.6 جنيه، طيب الأجور زادت لكن الأسعار زادت. قزازة الزيت 800 مللي بقي سعرها وفقا للبيان الصادر من وزارة التموين 52 جنيه وكيلو السكر بقي ب 30 جنيه وكيلو الأرز 27 جنيه معنى هذا أنه رغم زيادة الأجور النقدية للعمال الأجراء من 6 آلاف إلى 7 آلاف انخفضت قدرتهم الشرائية. ارتفعت أسعار الزيت والسكر والأرز في السوق الحرة، هذا ولم نتكلم بعد عن اللحم ولا الفراخ ولا خضار ولا فاكهة يعني رغم زيادة ما يحصل عليه العامل فإن قدرته الشرائية قلت بما يصل في بعض السلع للنصف أصحاب المعاشات 95% منهم معاشاتهم اقل من 5 آلاف جنيه ولذلك تأثرهم أشد.

21 مارس 2025

******

من يتحكم في القرار الاقتصادي في مصر؟

هل تملك الإدارة الاقتصادية للاقتصاد المصري حرية القرار الاقتصادي لمصلحة مصر ومستقبلها؟ أم إنها تخضع لضغوط متنوّعة تؤثر في حرية قرارها الاقتصادي أو تبعيتها؟ يوجد أربعة معايير يمكن من خلالها قياس التبعية.

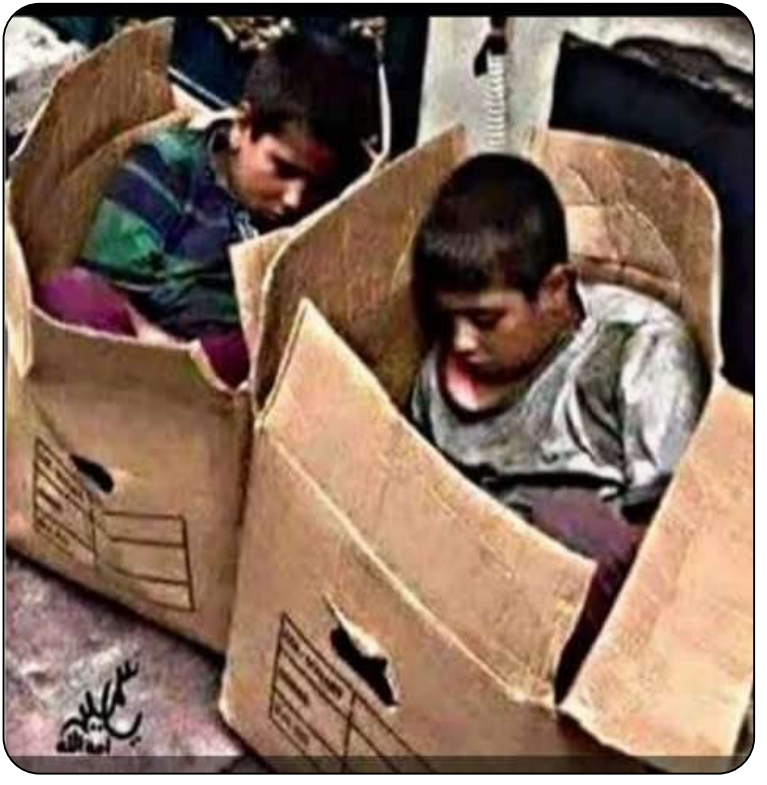

أولاً: الديون الخارجية

تحتلّ مصر المرتبة الثانية عالمياً في مديونيتها لصندوق النقد الدولي، وتعتبر أكبر دولة مدينة في أفريقيا وأكبر دولة عربية مدينة. فكيف ينعكس ذلك على القرار الاقتصادي؟

لم تتجاوز ديون مصر الخارجية 46 مليار دولار في العام 2014، لكنها قفزت إلى 152.8 مليار دولار في العام 2024 وفقاً لبيانات البنك المركزي المصري عن الديون الخارجية. ما يعني أن الديون زادت بنحو 107 مليارات دولار في خلال السنوات العشر الأخيرة من حكم الرئيس عبد الفتّاح السيسي.

تمثّل ديون المؤسّسات الدولية 32% من ديون مصر الخارجية وتبلغ قيمتها 33.3 مليار دولار. اشترط صندوق النقد ضمن شروط قرض العام 2016 تقليص عدد موظّفي الحكومة، وإصدار قانون جديد للخدمة المدنية، وقوانين للعمل والتأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي، والتحوّل إلى ضريبة القيمة المضافة التي تحمّل الفقراء أعباء تمويل الموازنة. وقد نفذت الحكومة معظم تعهداتها للصندوق باستثناء قانون العمل الذي سيتم إقراره خلال الأيام المقبلة. وعلى الرغم من ذلك لا يزال الصندوق غير راضٍ عن أداء

الاقتصاد، ويتحفّظ على سياسة سعر الصرف المقيّد، ويطالب بالمزيد من التحرير، وهو ما يعني المزيد من تخفيض قيمة الجنيه أمام الدولار من 7 جنيهات في 2014 إلى 50 جنيه في 2024، في ظل ضعف الإنتاج الزراعي والصناعي والصادرات وزيادة أعباء الديون والواردات الغذائية مع تراجع نسب الاكتفاء الذاتي، بالإضافة إلى اعتماد الزراعة والصناعة المصرية على استيراد الخامات ومستلزمات الإنتاج. وتمثل صناعة الدواجن نموذجا في صناعة قائمة على مستلزمات مستوردة من الخارج وتخضع لأسعار السوق العالمية.

أما ديون الإمارات والسعودية وودائعهما في البنك المركزي وما ضخّه البلدان من مساعدات فتصل إلى 18 مليار دولار، أي ما يشكل 13.1% من ديون مصر الخارجية. وهنا، نجد تفسيراً للتنازل عن جزيرتي تيران وصنافير للسعودية ثم خليج رأس الحكمة للإمارات في ظل ضغوط الصندوق لتحويل الديون لاستثمارات، كما نجد تبريراً لبيع الشركات المتميزة للدولتين مثل أبوقير للأسمدة وموبكو والشرقية للدخان وفنادق مصر التاريخية.

من المفترض أن تسدّد مصر 43.2 مليار دولار من الالتزامات الخارجية في خلال الأشهر الـ 9 الأولى من العام 2025، من بينها 5.9 مليار دولار فوائد، و37.3 مليار دولار أصل قروض

إلى ذلك، من المفترض أن تسدّد مصر 43.2 مليار دولار من الالتزامات الخارجية في خلال الأشهر الـ 9 الأولى من العام 2025، من بينها 5.9 مليار دولار فوائد، و37.3 مليار دولار أصل قروض، بحسب بيانات البنك الدولي.

لذلك عندما تفكر مصر في أي قرار اقتصادي أو سياسي تجد سيف القروض مسلطاً عليها ويضع الكثير من القيود على حرية القرار في ظل الاحتياج لسداد مليارات الدولارات، بالإضافة إلى الاستمرار في المشروعات غير الضرورية والاعتماد على المزيد من القروض.

ثانياً: المعونات

تعد المعونات المعيار الثاني من معيار قياسنا للتبعية، وهي تنقسم لمجموعات عدة: المجموعة الأولى للولايات المتحدة الأميركية، والمجموعة الثانية للاتحاد الأوروبي، والمجموعة الثالثة

لدول مجلس التعاون الخليجي.

تشير بيانات وزارة الخارجية الأميركية إلى إن إجمالي المساعدات الأميركية لمصر بلغت نحو 85 مليار دولار منذ العام 1946 وحتى العام 2024. ومن ضمنها 52 مليار دولار عبارة عن مساعدات عسكرية، ونحو 31 مليار دولار مساعدات اقتصادية. وتفيد بيانات الخارجية الأميركية أن مساعدات واشنطن لمصر بدأت في العام 1946 بمبلغ لم يتجاوز 100 مليون دولار سنوياً، ولكنها توقفت بعد هزيمة العام 1967 واحتلال إسرائيل لسيناء، قبل أن تعود في عهد الرئيس السابق أنور السادات في العام 1972، وزادت إلى نحو 2.3 مليار دولار بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد في العام 1979، وشملت مساعدات اقتصادية وعسكرية. ثم تحولت إلى منح لا تُرد منذ العام 1982، واستلام الرئيس السابق حسني مبارك السلطة. واستقرت المساعدات طوال فترة الثمانينيات والتسعينيات وتراوحت بين 1.2 إلى 2.5 مليار دولار سنوياً. وللمعونة شروط سياسية مثل المناورات العسكرية المشتركة المعروفة باسم النجم الساطع. بالإضافة إلى الإلزام بشراء منتجات أميركية والتحكّم في قطع الغيار ودفع أجور الخبراء الذين ترسلهم

الولايات المتحدة، والأخطر هو التغلغل داخل مفاصل الدولة المصرية وفتح كل الملفات والمعلومات وإتاحتها، وبناء شبكات مصالح مستفيدة من استمرار المعونة بغض النظر عن تأثيرها. وقد شاهدنا كيف تم تقليص المعونة في عهد باراك أوباما بسبب رفض محاكمة محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين، كما نشاهد دورياً تقدم أعضاء بالكونغرس ومجلس الشيوخ بطلبات لوقف وتخفيض المعونة بسبب مواقف مصر السياسية. لذلك المعونة ليست نوعاً من زكاة المال الأميركي ولكنها وسيلة للسيطرة السياسية والاقتصادية على العالم مقابل أقل من 1% من الموازنة الأميركية.

بعد ذلك تأتي معونات الاتحاد الأوروبي التي وصلت في خلال العام الماضي إلى مليار يورو ضمن حزمة مساعدات وقروض بلغت قيمتها 7.4 مليار يورو. أيضاً تستورد مصر ما قيمته نحو 19.4 مليار دولار من الاتحاد الأوروبي. ولكي ندرك الجانب السياسي والعسكري للمعونة الأوروبية، لا بد من الإشارة إلى زيارة جوزيف بوريل لمصر في أيلول/سبتمبر 2020، ولقائه الرئيس عبد الفتاح السيسي، والفريق أول محمد زكي القائد العام للقوات المسلحة، وزير

الدفاع والإنتاج الحربي، وكذلك وزير الخارجية سامح شكري، وأحمد أبو الغيط الأمين العام للجامعة العربية. إذا هي ليست معونات ومساعدات لوجه الله.

المعونة ليست نوعاً من زكاة المال الأميركي ولكنها وسيلة للسيطرة السياسية والاقتصادية على العالم مقابل أقل من 1% من الموازنة الأميركية.

أما العنصر الثالث في المعونات فيتأتى من دول مجلس التعاون الخليجي، التي دافعت عن نظام مبارك حتى سقوطه، وموّلت ودعمت الرئيس السيسي بعد الإطاحة بالإخوان المسلمين. تدفّقت مليارات الدولارات على مصر بعد 30 حزيران/يونيو في صورة ودائع ومعونات ومنح لا ترد. وقدّرت مساعدات الخليج بأكثر من 114 مليار دولار ما بين عامي 2011 و2022. ومنذ العام 2022 حدث تحول في المعونات وتحولت إلى استحواذات على الأصول المصرية مقابل الديون والودائع الموجودة لدى البنك المركزي وتمثل صفقة رأس الحكمة نموذجاً واضحاً لهذا التوجه.

ثالثاً: الواردات

تعد مصر ثاني أكبر مستورد للقمح في العالم وخامس مستورد للذرة في العالم، بالإضافة إلى الاعتماد على الخارج في توفير الكثير من السلع الغذائية ومستلزمات الإنتاج. وقد بلغ حجم الواردات 72.1 مليار دولار في 2023-2024 وفقاً للنشرة الشهرية لوزارة المالية مقابل صادرات لا تتجاوز 32.5 مليار دولار، ما يعني أن مصر تستورد ضعف قيمة صادراتها.

ومن بين الواردات تستورد مصر بأكثر من 13 مليار دولار منتجات بترولية. وقد تحوّلت من دولة مصدّرة للغاز الطبيعي إلى دولة مستوردة. لا بل وأصبحت تستورد الغاز من العدو الصهيوني وقد شهدت المصريون معاناة انقطاع الكهرباء بسبب الاعتماد على الغاز الطبيعي المستورد.

ارتفعت قيمة واردات مصر من 81.9 مليار دولار في العام 2018 إلى 96.1 مليار دولار في 2022. لذلك تتحكّم أسعار السوق العالمية في اتخاذ القرارات الاقتصادية عندما نستورد نصف استهلاكنا من القمح والذرة. و78% من استهلاكنا من الفول، و30% من السكر، و95% من الزيوت، فضلاً عن 85% من

مكونات صناعة الدواء المصري، وأكثر من 90% من مستلزمات صناعة الدواجن.

بلغ حجم الواردات 72.1 مليار دولار في 2023-2024 وفقاً للنشرة الشهرية لوزارة المالية مقابل صادرات لا تتجاوز 32.5 مليار دولار، ما يعني أن مصر تستورد ضعف قيمة صادراتها.

في العام 2022 استوردت مصر منتجات بترولية بأكثر من 14 مليار دولار، وقمح وذرة وفول صويا بنحو 12.8 مليار دولار، وفضلاً عن سلع وسيطة بقيمة 36.5 مليار دولار. كما بلغت الواردات من الدول العربية 12.4 مليار دولار، ومن دول شرق أوروبا 9 مليار دولار، ومن دول غرب أوروبا 15 مليار دولار، فيما بلغت قيمة الواردات المصرية من الولايات المتحدة الأميركية نحو 6,76 مليار دولار، وهي تمثل 7% من إجمالي الواردات المصرية.

رابعاً: الاستثمار الأجنبي المباشر

ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر من 6.4 مليار دولار في العام 2014 ليصل ووصل إلى 46 مليار دولار في العام 2023-2024. وطبقاً للتقرير المالي الشهري لوزارة المالية، تسيطر الإمارات

العربية المتحدة وحدها على 85% من الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، تليها الولايات المتحدة بنسبة 7%، وبريطانيا بنسبة 6% والسعودية بنسبة 2%.

ووفقاً لتقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2023 يتضح أن مدن استثمارية عدة استقبلت استثمارات مباشرة منها القاهرة بنحو 46 مشروعاً بلغت بقيمة 2.5 مليار دولار، والعين السخنة التي استقبلت 14 مشروعاً بقيمة 40.8 مليون دولار، والقاهرة الجديدة التي استقبلت 6 مشروعات بكلفة 92 مليون دولار. ويقول التقرير إن المجلس الأعلى للاستثمار أصدر 22 قراراً لتحسين مناخ الاستثمار، كما أعلن عن طرح 32 شركة مملوكة للدولة. ثم رأينا كيف تم تعيين إماراتيين وسعوديين أعضاء في مجلس أمناء المتحف المصري الكبير. لذلك فإن استمرار تدفق هذه الاستثمارات مرتبط بالسياسات الخاصة للدول المصدّرة. وقد عشنا مشاكل استخراج الغاز الطبيعي مع شركة إيني الإيطالية وتأثرها بقضية مقتل الشاب جوليو ريجيني.

تسيطر الإمارات العربية المتحدة وحدها على 85% من الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، تليها الولايات المتحدة بنسبة

7%، وبريطانيا بنسبة 6% والسعودية بنسبة 2%.

تشكل هذه الدعائم الأربعة ركائز التبعية الاقتصادية والسياسية في مصر وهي تضع قيوداً على حرية القرار المصري وتلزم مصر بالدخول في تكتلات إقليمية ودولية والقيام بأدوار سياسية تفرضها القيود الأربعة. ولذلك، لن تستطيع مصر استعادة سيادتها الاقتصادية إلا بالاكتفاء الزراعي والصناعي وتقليل اعتمادها على الخارج في الديون والمعونات والاستيراد ومضاعفة الصادرات. مع وضع خطة واضحة لوقف الاستدانة والاعتماد على المعونات لكي تستعيد مصر حرية قرارها الاقتصادي والسياسي. ولكن ذلك يحتاج مناخ سياسي ديمقراطي وتداول حقيقي للسلطة وتغيير في موازين القوى التي تصنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

نفهم من كل ما سبق سبب وجود نفوذ أميركي إماراتي قوي في مصر، قد تصاعد خلال العقد الأخير، ونعرف كيف يتمدّد النفوذ الإماراتي من العاصمة الإدارية للعلمين الجديدة والساحل الشمالي وكيف يحاول العبار الاستيلاء على منطقة القاهرة الخديوية ليدمر تراثها المعماري ويحولها لمسخ إماراتي. ولماذا يحتج عمال

الشركة الشرقية للدخان ضد بيع حصة العاملين للإمارات. وهم يهتفون «مش هنصوت مش نبيع.. حق أولادنا مش هيضيع» «باطل، باطل.. بيع الشركة باطل» ويطالبون بسحب الثقة من الإدارة الحالية.

3 مارس 2025

*****

المعلمون في مصر..

أجور التسعينات وأسعار 2025

نحن نشهد انسحاب الدولة من التعليم وتركه للقطاع الخاص وتحويل التعليم من خدمة إلى سلعة كما يحدث في مجال الصحة، والغريب أن أجور المعلمين بغض النظر عن خازوق الكادر الذي حذرت منه سابقا والذي جمد أساسي المرتب رغم الغلاء وارتفاع معدلات التضخم التي تتراوح ما بين 27% و40%.

ويفاجئنا وزير التعليم بحقائق لم نكن نعرفها ومنها رفع اجر معلم الحصة من 20 جنيه إلى خمسين جنيه وهذه مصيبة لا قبلها ولا بعدها لأن المدرس الذي سيعمل ب 1500 جنيه أكيد مدرس معدوم الكفاءة أو يقبل بذلك فقط لكي يجذب زبائن للدروس الخصوصية ولذلك لا تعنيه المكافأة. اليوم طالعتنا وسائل الإعلام برفع مكافأة امتحان الشهادة الإعدادية من 25 جنيه، ما يساوي سندوتشين فول وطعمية، إلى 130 جنيه ورغم ذلك يعاني المعلمون من أماكن الإقامة وتكلفة المواصلات المرتفعة وأسعار الطعام المرتفعة.

وهذا ينطبق علي كل المحافظات. لا صلاح للتعليم بدون إصلاح أوضاع المعلمين ركيزة أي تطوير، ولا صلاح للصحة بدون إصلاح أجور الأطباء والتمريض. لا صلاح للتعليم والصحة بدون توفير النسب الدستورية 7% للتعليم و3% للصحة، وبدون ذلك تتدهور الموارد البشرية ونصبح عبيدا لدي المتعلمين المستوردين.

4 يناير 2025

*****

مؤامرة على تاريخ مصر

"شوف جدودك في قبورهم ليل نهار
من جمودك كل عضمة بتستجار
صون أثارك يا للي دنست الآثار..
دول فاتوا لك مجد وأنت فت عار"
بديع خيري

أثار هدم بعض مقابر جبانة المماليك بشرق القاهرة الكثير من الجدل الذي حاولت الحكومة إخماده بالحديث عن إنها مجرد مقابر عادية وليست آثارا تاريخية رغم أن اليونسكو تعتبر المنطقة كلها جزءا من التراث المصري وهي بالطبع جزء من الذاكرة الوطنية. استغرق البعض في الحديث حول هدم مقابر مؤسس جامعة القاهرة أحمد لطفي السيد وأحد رموز الصناعة المصرية أحمد عبود باشا وقبر الدكتور زكي المهندس عضو مجمع اللغة العربية وقبر الفنان فؤاد المهندس وغيرهم ضمن ما سمي توسعة الطريق لكوبري الفردوس، بل واستدعي الحدث تذكر كيف تم منذ سنوات هدم قبر تقي الدين المقريزي أحد أعلام التاريخ والفكر المصري وقبر ابن خلدون مؤسس علم الاجتماع وكيف داست البلدوزرات قبورهم وسحقت جماجمهم كما فعل المغول في مكتبة بغداد.

هل هي مجرد أحداث عارضة لا يوجد رابط بينها!؟ أم أنها جزء من مخطط تركيع مصر واحتوائها يجري تنفيذه منذ أن عقد السادات صلحه المشئوم مع العدو الصهيوني وحتي الآن، ومنذ أصبحت أمريكا تتحكم ب 99% من الأوراق السياسية في الشرق الأوسط كما أعلن السادات. ألا يجب علينا إخضاع الأحداث المتتالية في تاريخنا للمنهج العلمي؟ أم إننا كما يدعي البعض نتربص بالحكومة بلا مبرر؟

لم يكن هدم جزء من جبانة المماليك محاولة لمحو جزء من تاريخ مصر وأثارها فقط، فعلي مدي أكثر من سبعة آلاف سنة نبشت وانتهكت ونهبت وطمرت قبور المصريين القدماء من قبل الاستعمار الفرنسي والإنجليزي وقبل أن يكتشف هوارد كارتر مقبرة توت عنخ أمون والملوك العظماء سنة 1922 وبعدها.

ولعل النهب الذي تم لمخازن الآثار المصرية خلال ثورة 25 يناير وسطو اللصوص علي المخازن والاستغاثات التي سمعناها جميعا علي شاشات التلفاز شاهد قوي علي عملية النهب المستمر. لكن هل هدم جزء من جبانة المماليك بالقاهرة هو حلقة منفصلة وحدث عارض أم أنه حلقة من سلسة متعددة الحلقات ومخطط مدروس ينفذ منذ سنوات تحت سمع وبصر الجميع للتلاعب في التاريخ ومحو هوية الأمة المصرية؟

سأحاول عرض بعض حلقات هذه السلسلة لعلنا نصل لرؤية

أوسع وأكثر شمولا. ولو تتبعنا تطور الأحداث وإعادة بناء الصورة سنجد الآتي:

خلال فترة حكم السادات ظهرت دعوات بإعادة مومياوات الفراعنة إلى مقابرها ودعم بعض رجال الدين هذه الدعوات بأن "إكرام الميت دفنه" بل وتم إغلاق قاعة المياوات بالمتحف المصري في التحرير إلى ما بعد اغتيال السادات. وفي يوم 2008/6/19 نشر أحمد رجب علي صفحات المصري اليوم موضوعا بعنوان "حملة لنقل المومياوات من المتاحف إلى القبور" وعرض خلاله لآراء باحث أثري اسمه بسام الشماع الذي قال: "من حق أجدادنا التمتع بالسلام بعد الموت كما طلبوه، وما ندعو إليه من خلال الحملة هو جمع المومياوات من المتاحف ووضعها داخل مقابرها كما كتب أصحابها علي مقابرهم"، وقد أعاد بسام نفس الدعوة يوم 2 فبراير 2015 علي صفحات جريدة الشرق الأوسط. ولم يقف الأمر عند ذلك بل صرحت د.تحفة حندوسة عميدة كلية الآثار السابقة أنه اتجاه إيجابي في ظل الإمكانيات الكبيرة المتاحة حاليا، والتي لم تكن متوفرة من قبل أثناء دعوة الرئيس السادات، وقالت: "بعيدًا عما تدره هذه المومياوات من دخل فمن الواجب علينا كالتزام أدبي تجاه أجدادنا أن نعيدهم إلى قبورهم وألا نخرجهم منها من الأساس، لأن عرض أجساد أشخاص متوفين عمل مناهض للإنسانية نستحق عليه العقاب بالإضافة إلى أنه قد يضر المومياوات نفسها". أليست هذه هي نفسها أفكار السادات الذي

عقد الصلح مع العدو الصهيوني وأهدر دماء الشهداء!؟ ألا يتوافق ذلك مع دعوات مناحم بيجين عند زيارة الأهرام بأن أجداده شاركوا في بنائها!؟ ألا يشكل طمس التاريخ ومحوه دعم لبني صهيون ومخططهم من النيل إلى الفرات!؟

وإذا تركنا التراث الفرعوني والمقابر الأثرية وانتقلنا إلى التراث السينمائي المصري الذي يمتد وجوده لأكثر من 120 سنة ويعتبر ثاني أهم أرشيف عالمي من حيث تاريخ عرض أول فيلم سينمائي بقاعة عرض جماهيرية، فإنه منذ عام 1993 بدأت عملية السطو علي التراث السينمائي المصري ومع ظهور شبكة راديو وتليفزيون العرب عام 1993، اتضح أن شركة سانيلاند احدي الشركات المملوكة للشيخ السعودي الجنسية صالح كامل، وأن الهدف منها هو شراء النيجاتيف (أصول الأفلام) واحتكار عرض الأفلام في الشبكة الجديدة وحرمان المصريين من حق مشاهدة أفلامهم في قنوات تليفزيونهم الرسمي، استخدم صالح كامل شركتين لشراء نيجاتيف الأفلام الأولي "سانيلاند " القبرصية وتعمد أن يستصدر ترخيصها من خارج مصر لإيقاف أي قرار سيادي باستعادة الأفلام فيما بعد، والثانية هي اتحاد الفنانين وترأسها محمد ياسين أيضا، الذي استخدم الشركة المساهمة المصرية في شراء تراث السينما المصرية وقام الشيخ صالح كامل بإصدار تعليمات داخلية بحذف جميع مشاهد المايوهات والقبل من الأفلام عند عرضها عام 2000.

كما تأسست الشركة القابضة فنون وترأس مجلس إدارتها احمد هيكل صاحب شركة "القلعة"، الشركة ضمت العديد من الأنشطة في مجال "الملتي ميديا" وابتلع الكيان الجديد معظم الشركات الصغيرة في السوق، نجحوا في جمع 850 فيلما، بالإضافة إلى مكتبة موسيقية ضخمة، وتضمن الكيان الجديد دارا للنشر، ودفعوا ما لا يقل عن 400 مليون جنيه في شراء نيجاتيف الـ 850 فيلما ومثلهم لشراء التراث الموسيقي.

كما أقدمت شركة «فنون» بإدارة الفنانة إسعاد يونس على بيع 800 فيلم للأمير الوليد بن طلال وتعرضت للنقد اللاذع لشراء رجال أعمال سعوديين ثلثي الإنتاج السينمائي وإدانة الحكومة المصرية لعدم شرائها هذا التراث. واعتبر الروائي جمال الغيطاني أن هذه الصفقة تشكل "تدميرا لدور مصر الثقافي". كما خاض المخرج الراحل الدكتور محمد كامل القليوبي وقتها معركة كبري للدفاع عن تراث مصر السينمائي لكن سيطرة المال الخليجي مع عدم اهتمام المسئولين بصرخات العديد من المثقفين المصريين أدت لفقدان أرشيف مصر السينمائي.

هل كان ذلك مجرد صدفة؟!

اعتاد جمهور السينما المصرية منذ عام 1952 مشاهدة الجريدة السينمائية التي تعرض لأهم أحداث تاريخ مصر موثقة سينمائيا من خلال حوالى 5260 علبة شرائط سينمائية بواقع

2700 حدث، من بينها 17 عدد خاص. وفي عام 2019 تقرر نقل كل أرشيف مصر السينمائي من هيئة الاستعلامات إلى مركز الترميم السينمائي بمدينة الإنتاج الإعلامي ومن وقتها لم نسمع أي أخبار عن مصير أرشيف تاريخ مصر؟!ولم نشاهد أي مادة بعد الترميم؟!

كما وقَّعت الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية برئاسة تامر مرسي، المالكة لمجموعة إعلام المصريين ومجموعة دي ميديا الإعلامية، بروتوكول جديدا مع الهيئة الوطنية للإعلام برئاسة حسين زين، في إطار الحفاظ على المحتوى المصري سواء ما تم إنتاجه سابقا أو حاليا من التليفزيون المصري ويمتلك حقوقه الرقمية. قضي البروتوكول بإتاحة ذلك المحتوى على المنصة الرقمية الجديدة Watch IT حصريا والتي أطلقتها الشركة المتحدة للخدمات الرقمية لتقديم المحتوى في صورة أفضل ومتطورة وحسب طرق العرض الحديثة للمحتوى الإعلامي بأنواعه، وهي نفس المبررات التي قيلت عند نقل أرشيف الجريدة السينمائية إلى مدينة الإنتاج الإعلامي. وحتي الآن لم تعلن أي جهة عن مصير أفلام الجريدة السينمائية أو أرشيف ماسبيرو ولم نشاهد أي مواد أو برامج من التي تم ترميمها، بل لقد أعلن الأستاذ عمر بطيشة رئيس الإذاعة السابق عن فقد 60 حلقة من برنامجه "شاهد علي العصر" الذي كان يقدمه. هل هذا تم بمحض الصدفة أيضاً.

عام 1999 أعلنت محافظة القاهرة عن نيتها في إزالة مساحات واسعة من ترب باب النصر، المواجهة لسور القاهرة الشمالي، لتوسيع الطريق الرابط بين الدراسة وباب الشعرية، عبر شارع البنهاوي وامتداده بشارع جلال، وربطهما بشارع المنصورية، لتسهيل حركة المرور، وبدأت الجرافات تتحرك داخل الشارع وتقوم بتوسعته على استحياء. وخرجت بعض الأصوات التي لم يلتفت لها أحد،، للتحذير من كارثة ستترك أثرا في جبين القاهرة لا يمحى، وهو أن توسعة الشارع بالطريقة المعلن عنها، تعني حتما إزالة "حوش الصوفية"، والذي يحوي جثامين عددا كبيرا من المتصوفة والزهاد، إلى جوار 14 عالما من أعلام الصوفية والفقه والحديث والتفسير والتاريخ والاجتماع، تركوا بصماتهم على مر التاريخ المصري، أشهرهم على الإطلاق تقي الدين المقريزي وعبدالرحمن بن خلدون رائد علم الاجتماع! وفي أبريل عام 2001، خرجت الكاتبة الصحفية سناء صليحة بمقال أشبه بجرس إنذار، تحذر فيه من الإقدام على هذه الجريمة التي لن يغفرها لنا التاريخ، ففي الوقت الذي تحتفي فيه دول العالم برجالها الذين أسسوا حضارتها، وتحول مقار إقامتهم وأماكن دفنهم إلى مزارات سياحية يتفاخرون بها أمام الأجيال الشابة، نتهاون نحن ونهين أسلافنا وعلمائنا أمثال المقريزي وابن خلدون بهذه الطريقة. الكاتبة انتقدت إهمال تسجيل العديد من الآثار الهامة، بل وإخراج عدد لا حصر له من المباني ذات القيمة الأثرية والمعمارية

من سجلات الآثار ومن ثم هدمها لتقام بدلا منها مساكن أو طرق أو أي مبان أخرى أيا كانت. لكن ذلك لم يوقف تنفيذ المخطط رغم انه كانت هناك فرصة للتوسعة في الناحية الأخرى من الطريق وترك "حوش الصوفية" لكن بلدوزرات الهدم قضت عليه وسحقت عظام العلماء وجماجمهم الأمر الذي دفع الشاعر فاروق جويدة لنشر مقال بالأهرام مذهولا من أن يتم تسجيل مقبرة "أبو حصيرة" اليهودي كأثر تاريخي على مساحة ثلاثة أفدنة بدمنهور، في الوقت الذي ننهش فيه رفات هؤلاء العلماء ونلقي بهم تحت عجلات آلات الحفر والهدم! (وهو ما تم إلغائه بحكم قضائي بعد ذلك) ونشر جويدة مع المقال صورة للأنقاض أمام بوابة النصر، وكتب أسفلها "تحت هذا الردم يرقد رفات ابن خلدون والمقريزي بعد إزالة مقبرة كل منهما!"

عام 2010 قدم المهندس أحمد عز، أمين التنظيم بالحزب الوطني، إلى مجلس الشعب مشروع قانون يطالب فيه الدولة بالموافقة على السماح بحرية تداول الآثار والتجارة فيها داخل مصر، وانتقد خبراء الآثار مشروع عز، محذرين من أن تنفيذه "سيزيد السرقات وتهريب الآثار للخارج". وعرض عز على المجلس دراسة مقارنة للتشريعات التي تنظم حماية الآثار في بعض دول العالم، أعدتها أمانة التنظيم بالحزب الوطني، وحصلت "المصري اليوم" على نسخة منها تقول: إن الإتجار في الآثار «نشاط مسموح وفقاً لقوانين دول العالم المختلفة، مع اشتمال تلك القوانين على

القواعد والإجراءات المنظمة لهذا النشاط». هذا هو البرلمان الفاسد الذي كان سببا من أسباب اندلاع ثورة الشعب في 25 يناير. وقالت المصري اليوم أن فاروق حسنى، وزير الثقافة، والدكتور زاهي حواس، أمين عام المجلس الأعلى للآثار وقتها، هددا بالاستقالة من منصبيهما لو تمت الموافقة عليه، مشيرة إلى أن الوزير أجل زيارة له إلى الأقصر كان مقرراً القيام بها، لحضور جلسة البرلمان لمناقشة القانون.

(المصري اليوم – 19 يناير 2011)

هل كان ذلك مجرد صدفة من أحد كبار حكام مصر في تلك الفترة؟!

هل كان حرق المجمع العلمي خلال أحدث ثورة يناير مجرد صدفة؟! لقد أتت النيران على محتويات المجمع العلمي المصري، الذي يعد أحد أقدم المؤسسات العلمية في القاهرة والذي أنشأته الحملة الفرنسية عام 1798 بقرار من قائدها نابليون بونابرت. واشتعلت النيران مساء الجمعة (16 ديسمبر 2011) في المبنى الأثري الذي يقع في نهاية قصر العيني ويطل على ميدان التحرير ويضم المجمع العلمي عشرات الألوف من الكتب والمخطوطات والوثائق النادرة. وقالت وكالة رويترز إن مراسلها حاول دخول المبنى، لكن مواطنين وضباطا في المكان حذروه قائلين إن المبني معرض للانهيار في أي وقت. وقالت صحيفة "الأخبار" الحكومية إن

حريق المجمع العلمي أدى إلى "تدمير 200 ألف كتاب نادر أهمها كتاب وصف مصر" إضافة إلى "أطلس مصر الدنيا والعليا" من عام 1752 وأطلس ألماني لمصر وأثيوبيا من عام 1842. هل كان ذلك صدفة!؟ آلاف المصريون يعبرون بجواره يومياً وهم لا يعرفون ما هو هذا المبني ولا ما هي محتوياته، كيف عرفه البلطجية ولماذا قصدوه ليحرقوه!؟

عام 2018 أصدرت الحكومة قرارا جاء بناء على مخاطبة وزارة الآثار لمجلس الوزراء للموافقة على ما اسمته نصًا "نقل المقتنيات الأثرية من المساجد إلى وزارة الآثار حفاظًا عليها من السرقة" دون تحديد هذه المقتنيات لا من حيث النوع أو العدد، وبناءً على الطلب وافق مجلس الوزراء على إصدار قرار يحمل رقم 110 بتاريخ 20 من فبراير 2018 وجاء في نص القرار بعد مخاطبة وزير الآثار والموافقة على الطلب أن تتولى وزارة الآثار توفير مستنسخات بديلة لهذه المقتنيات بمعرفتها وأن يتم ذلك من خلال لجان مشتركة ومحاضر رسمية.

تم حصر القطع الموجودة بالمساجد الأثرية بالقاهرة وبلغ عددها 115 قطعة موزعة على 58 مسجدًا، وهي كالآتي: المشكاوات 19 مشكاة بخلاف مشكاوات مسجد الرفاعي طبعًا، وبالنسبة لكرسي المقرئ فهو 15 كرسيًا، أما الثريات وعددها 13 ثريا فيتم الانتهاء من تسجيلها على أن تنقل لمخازن متحف الحضارة، وأخيرًا

المنابر وعددها 55 منبرًا فيتم الانتهاء من تسجيلها، وحسب الجدول فإن كل القطع سيتم إنجاز توثيقها وتفكيكها ونقلها في نهاية العام.

والآن ننتقل إلى موضوع آخر في نفس السياق، فقد هاجم قراصنة موقع جريدة الأهرام اليومي الإلكترونية التي تصدر ورقية منذ عام 1875 والتي قدم الدكتور يونان لبيب رزق من خلال أرشيفها كتاب "ديوان الحياة المعاصرة" وقيل وقتها أن المعتدين من جماعة الإخوان المسلمين وقيل أيضاً أنهم هاكرز أتراك. لكن الأخطر هو اختفاء أرشيف الأهرام اليومي من علي شبكة الإنترنت ولم يعد حتي الآن ولا نعرف مصير الأرشيف الذي يرصد كل تفاصيل تاريخ مصر علي مدي أكثر من 140 سنة. هل هذه صدفة!؟ ثم هل من الطبيعي أن يتم ترميم مقابر اليهود في البساتين والمعبد اليهودي في الإسكندرية ويهدم قبر المقريزي وابن خلدون. (وان كنت لا أرفض ذلك ضمن خطة شاملة للحفاظ علي التراث التاريخي حتي للغزاة الذين غزو مصر عبر حقب التاريخ المتتالية أو عاشوا فيها) لكن من المستفيد من كل ذلك!؟ من هدم مقابر "الغفير" كما يسميها المصريون أو "جبانة المماليك" كما تعرفها سجلات اليونسكو. المهم أن نجمع قطع الموازيك ونرتبها لنري الصورة الكاملة لخطة طمس التاريخ ومحو الرموز الوطنية والتاريخية. مهم أن نتابع حلقات مخطط محو الذاكرة الوطنية ومن يقف ورائه ومن هم أصحاب المصلحة في نقل مسلة صان

الحجر من مكانها إلى ميدان التحرير ونقل الكباش إلى ميدان التحرير أو نقل تمثال رمسيس من ميدان محطة مصر إلى أمام المتحف الكبير في الهرم. ترى كم طفلة وطفل مروا بميدان التحرير وسألوا لمن هذا التمثال!؟ وما هو مصير الأجيال التي تنشأ لا تعرف شيئا عن أحمس ومينا وأحمد عرابي وسيد درويش وجمال عبدالناصر وأم كلثوم ونجيب محفوظ.

ما هو مصير الجيل القادم بعد ثلاثة عقود حين يتجول في مصر فلا يجد المعالم الأثرية والتاريخية التي تحكي تاريخ مصر!؟ كيف نقل أرشيف مصر السينمائي وتم تعديله في السعودية!؟ ماذا سيكون مصير الجريدة السينمائية وأرشيف ماسبيرو!؟ هل هي صدف تجمعت لتشق طريقا واحدا أم أنها مخطط متكامل أعده أبناء العم لينفذه الأشقاء!؟

*****

نحن وصندوق النقد

كان البنك الدولي في السنوات الماضية يحسب خط الفقر في العالم بحوالي 2.15 دولار يومياً أي 107.5 جنيه يوميا علي أساس سعر الدولار 50 جنيه وبذلك يكون الدخل الشهري 3225 للفرد وكل من يقل دخله الشهري عن هذا الرقم يعد من الفقراء.

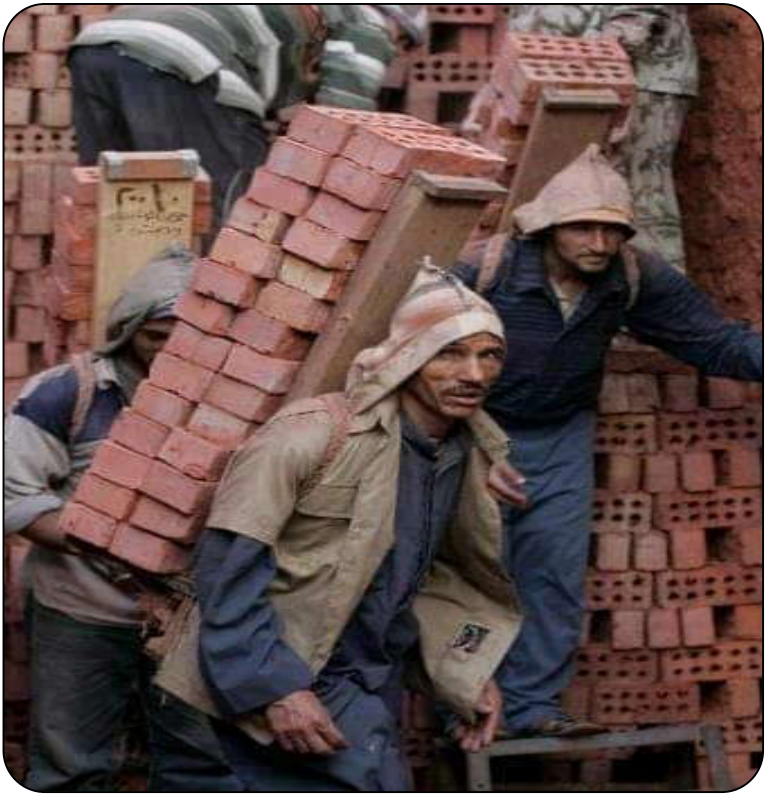

لكن البنك الدولي قام بعمل حسابات جديدة احتسب فيها خط الفقر بنحو 6.85 دولار يوميا أي 342.5 جنيه يوميا وبذلك فإن كل من يقل دخله الشهري عن 10,275 جنيه شهريا فهو فقير بمعدلات حساب البنك الدولي، فما بالنا بالأجراء الذين لا تزيد أجورهم الشهرية عن ثلاثة آلاف جنيه وأصحاب المعاشات الذين تقل معاشاتهم الشهرية عن ألفين جنيه أي 19.4% فقط مما حدده البنك الدولي. هذا للفرد الواحد أما لو أسرة من أربعة أفراد يبقي 41,100، ولو خمسة أفراد يبقي 51,375

(هذا للتوضيح بناء علي طلب وملاحظات البعض).

صندوق النقد الدولي يشيد بأداء الاقتصاد المصري

وحين يشيد صندوق النقد الدولي بأداء الاقتصاد المصري فلابد أن نعرف أننا في مصيبة كبيرة بسبب سياسات الصندوق التي تنفذها الحكومة وتلتزم بها وبالتالي تستمر في المزيد من الديون وبيع الأصول وتخفيض الدعم والجنيه المصري. وبسبب سياسات الصندوق التي نتبعها أصبحت مصر ثاني أكبر دولة مدينة في العالم بعد الأرجنتين وأول دولة مستوردة للقمح وخامس دولة مستوردة للذرة في العالم. وهذا هو النجاح الذي يشيد به صندوق النقد الدولي. ولوعدنا للأرقام الحكومية المعلنة سنجد الآتي:

الديون

يونيو 2014 بلغ الدين المحلي 1.6 تريليون جنيه ووصل إلى 13.3 تريليون جنيه في نهاية 2024. أما الديون الخارجية فقد

ارتفعت قيمتها من 46 مليار دولار في يونيو 2014 إلى 153 مليار دولار وكل تلك الديون سوف يسددها الشعب المصري من عرقه ودمه، وهذا هو النجاح عند سياسات الصندوق. وفي موازنة 2025/2024 والمنشورة علي موقع وزارة المالية نجد ان مصر سوف تسدد 1834.5 مليار جنيه فوائد ديون، و1606 مليار جنيه أقساط ديون، يعني 3440.6 مليار جنيه تمثل 62.1% من إجمالي استخدامات الموازنة، ليس هذا فحسب بل إننا سوف نقترض ديونا جديدة تقدر في الموازنة بحوالي 2849 مليار جنية او 2.8 تريليون جنيه، وهكذا يغرق صندوق النقد الدولي مصر في الديون.

عجز الموازنة

بلغ العجز الكلي 284.3 مليار جنيه في 2015/2014 وبسبب سياسات الصندوق والبنك وصل العجز إلى 1243 مليار جنيه في موازنة 2025/2024 المنشورة على موقع وزارة المالية. نجاح!!!؟

عجز الميزان التجاري

العجز بلغ 39 مليار دولار في 2015/2014 ووصل إلى 39.5 مليار دولار في 2023/2022 و39.6 مليار دولار في 2024/2023 وأصبحت مصر مستورد للنفط والغاز حتى من العدو الصهيوني وهو ما شهدناه في أزمة انقطاع الكهرباء.

سعر الصرف

الدولار في 2014 كان سعره 7 جنيه ووصل الآن لأكثر من 50 جنيه. هل ذلك إنجاز يشيد به الصندوق وتفرح به الحكومة!؟

التضخم

كان معدل التضخم 8.8% في يونيو 2014 ووصل إلى 36.8% في يونيو 2023 والي 27.1% في يونيو 2024!

الاكتفاء الذاتي

الاكتفاء الذاتي من القمح كان 52.1% في 2014 ووصل إلى 51.4% في 2022 والذرة الشامية من 65.1% إلى 48.5% والأرز من 100.4% إلى 97.4% الفول من 33.8% إلى 21.9% والعدس من 1.3% إلى 1.1%، اللحوم الحمراء من 71.9% إلى 63.8% ولحوم الدواجن من 94.8% إلى 97.7% ورغم ذلك استوردنا دواجن من الخارج وبيض وأصبحنا نستورد ثلث احتياجاتنا من السكر.

الفقر

كان معدل الفقر في مصر سنة 2015 لا يتجاوز 27.8% ووصل في 2024 إلى 35% وفق الدراسات المصرية و60% وفق تقديرات البنك الدولي. وتم تقليص الإنفاق الحكومي على الأجور والدعم وعلى التعليم والصحة وبيع الأصول والموارد الطبيعية وإطلاق يد القطاع الخاص وتقليص الإنفاق الحكومي. لذلك نشهد أزمة خانقة على مختلف المستويات، لكن الصندوق راض ويواصل نجاحه.

2025/1/10

*****

توزيع الثروة وأوضاع الطبقات في مصر

عند زيارتي لعيادة طبيب الأورام منذ أيام فوجئت عند مكتب بريد علي ناصية الشارع بان الشارع مقفول وطوابير من البشر وكان مازال صرف المرتبات والمعاشات لم يبدأ. وقفت وسألت وعرفت انهم يشترون كراسات مشروع الإسكان الاجتماعي وثمن

الكراسة 300 جنيه وسعر الشقة قد يصل إلى مليون جنيه ! إذن كل هؤلاء الناس مستعدون لشراء شقة بمليون جنيه في بلد أكثر من 35% من سكانه تحت خط الفقر!؟ أيضا أمر أحيانا على محلات وجبات سريعة تبدأ الوجبة فيه من150 جنيه فما فوق، وأرى طوابير البشر تشتري. معني هذا أن الطبقة الوسطي لم تختف ولم تتحلل وانها موجودة وبقوة وقادرة تشتري شقق وأكل من المحلات، طيب أين هو نصف الشعب الذي يعيش تحت خط الفقر؟ هل كل الأماكن التي أتردد عليها بعيدة عنهم أم أني لا أراهم؟ عيني بترف وراسي بتلف وعقلي فاضله دقيقة ويخف!

دولة المستثمرين ورجال الأعمال في مصر

تُحكَم مصر منذ عقود بحلف طبقي من رأسمالية الدولة والرأسمالية العقارية والمستوردين ووكلاء الشركات الأجنبية وهي التي سماها أستاذنا الدكتور محمود عبد الفضيل "رأسمالية المحاسيب". ولذلك عندما يعقد رئيس الوزراء لقاء مع رجال الأعمال فهذا طبيعي لكننا لم نره هو أو غيره يلتقي بممثلي الفلاحين أو العمال أو أصحاب المعاشات أو حتى الأطباء والمهندسين والمعلمين. لأن هدف الاجتماع هو تحقيق المزيد من التوافق بين أقطاب الحلف الطبقي الحاكم وصنع السياسات التي

تخدم المزيد من هيمنتهم الاقتصادية واحتكاراتهم وتعظم من أرباحهم.

كانت الحكومة قد بادرت بعقد حوار وطني ضم أطياف سياسية مختلفة ولكن توصيات ومخرجات الحوار لم يعمل بها واتخذت الحكومة خطوات عملية مغايرة لتوصيات الحوار الذي كان مجرد ديكور ديمقراطي. وسرعان ما دعت الحكومة للقاءات مع مجموعات من المفكرين والخبراء ومن رجال الصحافة والإعلام ثم أعقبت ذلك باللقاء مع رجال الأعمال وكل القضايا التي تمت مناقشتها سبق الحوار حولها والوصول لتوصيات بها ولكن توجد رغبة في التكرار.

ضم اللقاء مع رئيس الوزراء 15 من رجال الأعمال منهم 4 من القطاع العقاري و4 من القطاع الصناعي و3 من قطاع البنوك و2 من قطاع الاستثمار وممثل لقطاع المعلومات وآخر للقطاع الزراعي. وغاب عن الاجتماع ال ساويرس أغنى العائلات المصرية وتم تمثيل عائلة منصور بفرد واحد هو ياسين منصور رئيس مجل إدارة بالم هيلز. غاب عن اللقاء بعض رموز الصناعة مثل محمد أبو العنين وإبراهيم العربي وأبو هشيمة وغيره من كبار مستثمري الصناعة. لكن هل عبر اللقاء عن هموم رجال الأعمال ومعاناتهم

ومطالبتهم للحكومة بتذليل العقبات؟ وهل تلتزم الحكومة بتنفيذ توصيات اللقاء ودراسة معوقات الاستثمار بشكل حقيقي!؟

أهم الموضوعات التي تناولها رجال الأعمال

تناول اللقاء عدد من القضايا والمشكلات التي تواجه رجال الأعمال وحاولت التفرقة بين مطالب كل قطاع اقتصادي من خلال ممثليه في اللقاء.

القطاع العقاري

تناول ممثلي القطاع العقاري عدة مشكلات منها:

- تشكيل مجموعات متخصصة للعمل جنباً إلى جنب مع مجلس الوزراء في كل قطاع على حدة.

- المطالبة بإجراء تغيير في الفكر الحكومي على صعيد التعامل مع أزمة الدولار. وقال هشام طلعت مصطفي "أزمة العجز الدولاري أكبر مشكلة تواجه مصر"، مضيفًا "لو تم حل مشكلة العجز الدولاري ها نشوف مصر بتجري اقتصاديا".

- أن القطاع الخاص لن يتمكن من تحمل أسعار الفائدة المرتفعة، التي بلغت 32%. وعلق ساويرس على كلمة هشام طلعت

بشأن تأثير سعر الفائدة على الأرباح، قائلا: "كلام صح 100/100نعمل الآن بخسائر دائمة خاصة في قطاع البناء والتنمية العقارية لأن التضخم والفوائد تأكل الأرباح وتسبب خسائر وارتفاع تكلفة البناء".

- زيادة العوائد الدولارية خاصة من خلال تحويلات المصريين بالخارج، وتحفيز هذه الفئة، والحفاظ على سعر صرف مرن .

- التحذير من الارتفاعات المتواصلة في أسعار الأراضي، والتي قد تؤدى إلى حالة من الركود في الأسواق.

- لا يجب التركيز فقط على الساحل الشمالي حتى لا تحدث حالة ركود، ويوجد نموذجا لوضع السوق وما أصابه من ركود في الفترة من 1997 حتى 2003 بعد الطفرة في أسعار الأرض نتيجة المضاربات، حيث ارتفع سعر المتر من 1000 جنيه حتى 3000 جنيه.

- ضرورة تنويع الاستثمارات الأجنبية وتركزاتها الجغرافية.

- توحيد الوعاء الضريبي للمعاملة الواحدة ودمج القطاع غير الرسمي.

- وزارة الطيران يجب أن تكون منظمة للطيران ولا تملك شركة

طيران. أن الدولة أنشأت مطارات ولكن هذا لا يكفي ويجب أن تحرره للمنافسة الحرة، لأن الدخل سيدخل للدولة مباشرة، ويجب تحرير المنافسة في الطيران.

تركزت مطالب العقاريين على تحرير سعر الصرف وتخفيض سعر الفائدة التي تسبب لهم الخسائر وهو ما سنعود له في جزء لاحق والرغبة في الحصول على أراضي رخيصة وخصخصة المطارات والطيران.

القطاع الصناعي

تلخصت مطالب المستثمرين الصناعيين علي:

- لا يمكن النداء والمطالبة بعود البناء العشوائي، لكن التراجع في استهلاك الحديد يعود إلى ضوابط واشتراطات البناء «القاسية»، التي تمنع 70% من المواطنين من البناء، وأكثر من 5000 قرية ممنوع عليها البناء وعواصم المراكز والمحافظات. أن مشاكل المصانع ووجود فائض كبير مثل الموجود في مصانع السيراميك التي لديها 200 مليون متر طاقات فائضة لن تُحل بالجدولة ولكن باستئناف نشاط البناء مجددًا.

- الحكومة عليها فتح باب التعيينات في الجهاز الإداري للدولة،

لإدخال جيل جديد وأفكار جديدة ومهارات جديدة، فالتحديات العالمية تحتاج إلى إمكانيات بفكر مختلف داخل جهاز الدولة، ولأن القطاع الخاص يتعامل مع الموظفين.

- أن القطاع الخاص واجه عاماً صعباً، مثلما واجهت الحكومة، وذلك نتيجة لعدد من العوامل؛ منها ما شهدنا من ارتفاع في معدلات التضخم، وغير ذلك من التحديات، ونتطلع إلى النظر في خفض سعر الفائدة، بما يسهم في زيادة معدلات الاستثمار.

- موضوع صندوق دعم الصادرات نزل الدعم فيه لـ 70% وسيقابلون بعض الصعوبات حتى شهر يونيو القادم وسيتغير البرنامج، "السنة دي اتحط لنا 23 مليار جنيه ودول غير كافيين بالمرة وأقل شيء في الصندوق عشان نحقق التارجت محتاجين 50 مليار جنيه دعم أو رد أعباء". جاء ذلك خلال كلمة خالد أبو المكارم رئيس مجلس إدارة المجلس التصديري للصناعات الكيماوية والأسمدة.

- قامت الحكومة بتخفيض دعم الصادرات من 28.1 مليار جنيه في العام الماضي إلى 23 مليار جنيه في موازنة 2025/2024. ولكن ما لم يذكره ممثل المصدرين اللي عايز يحقق التارجت أن

صادرات مصر انخفضت من 43.9 مليار دولار في عام 2022/2021 إلى 39.6 مليار دولار في عام 2023/2022 ثم إلى 32.5 مليار جنيه ورغم هبوط الصادرات يطالب بزيادة الدعم من 23 مليار جنيه إلى 50 مليار جنيه.

(بيانات الصادرات من التقرير المالي الشهري لوزارة المالية، أكتوبر 2024، ص65)

- أكد المستثمرون في القطاع الصناعي وعلى رأسهم أحمد السويدي أن مردود قطاع الصناعة في مصر أكبر مقارنةً بالكثير من الدول، كما أن تكلفة الإنتاج أقل (لأن رجال الصناعة يدعون الخسائر ويرفضون زيادة أجور العمال إلى الحد الأدنى ويتهربون من الضرائب). وأشار "السويدي"، إلى أن الدولة المصرية بذلت مجهودات كبيرة للنهوض بالبنية التحتية التي خدمت بدورها قطاع الصناعة بصورة كبيرة، مُضيفاً أنه في ظل الظروف العالمية يمكن أن تكون مصر مركزا رئيسا للصناعات في المنطقة.

- ضرورة استقرار وثبات القوانين والتشريعات، لأن مصر لديها فرص مهمة لجذب الشركات العالمية، وهو ما نراه الآن يتحقق بالفعل حيث بدأت شركات عالمية كبري في الانتقال إلى السوق المصرية، مثل سوميتومو ويازاكي وغيرها من الشركات العالمية.

شدد الصناعيون على ضرورة استقرار التشريعات واشتكوا من تأثيرات التضخم وتأثيره على أداء القطاع بل وطالبوا بعودة التعيينات في الحكومة كقاطرة للنمو للقطاع الخاص ولمجمل النمو ولكنهم طالبوا بنوعية جديدة من موظفي الحكومة. كما طالبوا بزيادة دعم الصادرات رغم فشلهم المتواصل وانخفاض قيمة الصادرات خلال الأعوام الثلاث الأخيرة.

المستثمرون

قدم ممثلو المستثمرين في اللقاء وهم حسن هيكل وشريف الخولي عددا من المطالب بينها:

- التحذير من زيادة معدلات الدين المحلي والأجنبي، وتحمل الموازنة العامة للدولة فائدة أكبر، ووجود عددا من الحلول في هذا الصدد.

- أن الدين العام المحلى على الموازنة وصل لحوالي 10 تريليونات، وحين تكون الفائدة 30% تصبح 3 تريليون فايدة فقط، ولا يوجد موارد للدولة المصرية تستطيع ان تقنع رجل مالي أنه سيكون هناك توازن على المدى المرأى المقبل.

- أن الدين العام المحلى الذي وصل لـ 3 تريليون فايدة، وهذا

الدين العام عبء على كاهل الدولة هو دين فايدة وليس أصل.

- طالب هيكل بمبادلة الديون المحلية للبنك المركزي بأصول مصرية.

- أن الدولة لديها 140 مليار دولار مديونية في الميزانية، بفائدة 6% يصبح علينا فايدة مدينة دولاريه بحوالي 15 مليار دولار سنويا، وهناك مشكلة وهي عدم وحدة الميزانيات.

- إذا تم حل مشاكل الدين والحوكمة والميزانية المجمعة، فسيعمل على حل جميع المشاكل بكل القطاعات .

- أن عدم وحدة الموازنة مشكلة تواجه الاقتصاد المصري، وهو ما يؤثر على مستوى القوى الشرائية للمواطن عن طريق ارتفاع التضخم والانخفاض النسبي في الإنفاق على الصحة والتعليم، لذلك يجب توحيد الميزانية بضم جميع الهيئات الحكومية لها.

- يجب الاستعانة بأفضل المفاوضين المصريين على غرار المفاوضات الناجحة لاسترداد طابا وخفض ديوننا وذلك لإعادة جدولة مديونيات الدين العام الخارجي والحصول على بعض الإعفاءات لاسيما لدى جهات التمويل الخارجية .

- ودعا «هيكل» لإعادة النظر في تحقيق القطاع المصرفي في

مصر هامش ربح 8% بين الفائدة المدينة والدائنة على الحكومة، «لا يوجد دولة تقترض من بنوكها الضامنة بهامش ربح كبير مثل 8%، فهذا يؤثر على الموازنة»

- في ظل توجه الدولة للتوسع في استثمارات قطاع الطاقة المتجددة لماذا لا نتوسع في تصنيع مكونات الطاقة المتجددة مثل توربينات محطات طاقة الرياح.

- كما أشاد شريف الخولي بتوجه الحكومة المصرية لطرح المطارات للإدارة والتشغيل، طارحا عدد من المقترحات بطرح البنية التحتية التي أنشأتها الحكومة، وخاصة الطرق ومحطات المعالجة والتحلية، أمام القطاع الخاص للإدارة والتشغيل.

أما خبراء الاستثمار فركزوا على قضيتين في غاية الأهمية هما الديون المحلية والأجنبية والتوسع فيها بل وطالب حسن هيكل بتحويل الديون المحلية (10 تريليون جنيه) إلى أصول يتم نقل ملكيتها للبنك المركزي مع الاستعانة بخبراء للتفاوض حول القروض وأسقاط جزء منها. كما طالبوا بوحدة الموازنة كضرورة ولم يكتفوا بخصخصة المطارات وطلبوا بخصخصة الطرق ومحطات معالجة المياه والتحلية كفرص استثمارية مهمة لسيطرة

القطاع الخاص؟

قطاع البنوك

ركز ممثلي قطاع البنوك علي:

- إن بيئة العمل في الإمارات قد استقطبت نحو 2360 شركة في النصف الأول من عام 2024 من مصر، وهو ما يُعد تهديدًا خطيرًا على السوق المصري.

- وأضاف رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي، أن مصر تمتلك كافة الإمكانيات اللازمة للتطور، موضحًا أن التضخم سينخفض في المستقبل، وأن أسعار الفائدة ستشهد انخفاضًا يتراوح بين 3 إلى 6% خلال عام 2025.

- ضرورة إسراع الدولة في الخروج من النشاط الاقتصادي، بما يسهم في إقناع الاستثمارات الأجنبية بدخول السوق المصرية بشكلٍ أكبر .

- إن مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد المصري قد تراجعت إلى 24% بسبب التحديات المتعلقة بالدولار وارتفاع أسعار الفائدة.

- وأوضح أن مناخ الاستثمار في مصر ما زال غير جاذب بسبب تأثيرات الدولة العميقة وعدم تطبيق القرارات رغم صدورها.

- ضرورة إيجاد آلية لتسريع خروج الحكومة من الأنشطة الاقتصادية، وإلغاء الامتيازات التفضيلية للشركات الحكومية، من أجل جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع الاستمرار في تحسين بيئة الاستثمار في البلاد.

- ضرورة الإسراع في تقليل تكلفة الاستيراد والتصدير، والعمل على زيادة الصادرات، مع تعزيز الإنتاج المحلي وإحلال الواردات.

- ضرورة تسريع إجراءات تحسين قطاع السياحة في مصر، مع أهمية تفعيل المجلس الأعلى للسياحة لحل التحديات التي تواجه السياح، مستشهدًا بتجربة إسبانيا الناجحة في هذا المجال.

أما ممثلو قطاع البنوك المسئولين عن تخطيط وتمويل التنمية والقطاعات الأولي بالرعاية فقد تركزت رؤيتهم على هروب 2360 شركة من مصر في العام الحالي وهو رقم يحتاج للتوقف عنده للمزيد من الدراسات وبحث أسباب الهروب، كما تحدثوا عن تراجع مشاركة القطاع الخاص بسبب التضخم وسعر الصرف. وشددوا على أهمية انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي وهو

مطلب عام لكل رجال الأعمال.

هذه هي أبرز القضايا التي طالب بها ممثلي رجال الأعمال في لقاء رئيس الوزراء والتي أكدت على ضرورة انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي والحديث عن هروب الشركات إلى الإمارات وتأثير أسعار الصرف وأزمة الدولار على الاستثمارات ومطالبة الدولة بإعادة التعينات في الحكومة بموظف عصري يلائم التطورات القائمة.

وإذ كان هشام طلعت مصطفي قد تحدث عن الخسائر التي يتحملها نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة في البنوك وتقلبات سعر الصرف وهو ما أكد عليه نجيب ساويرس وقال ان ذلك يسبب خسائر للقطاع الخاص. كما تم التأكيد على ضرورة التصدي لقضية الديون وسعر الصرف كقضايا ملحة تواجه الاقتصاد المصري.

هشام طلعت مصطفي كنموذج

تحدث هشام في الاجتماع عن تأثير التضخم وسعر الصرف على نشاطهم وأرباحهم لذلك رأيت إلقاء بعض الضوء على هذه الحالة العملية كنموذج لرجال الأعمال من ناحية وللقطاع العقاري الأقرب لقيادة الحلف الطبقي مع رأسمالية الدولة إضافة إلى الشراكة المعروفة لمجموعته مع رأسمالية الدولة.

إضافة إلى ان هذه الشراكة هي التي منحت المجموعة ارض مدينة الرحاب ومدينتي بأسعار متدنية ثم شركاتها في العاصمة الإدارية والعلمين الجديدة ورأس الحكمة وهو ما حقق الأرباح الخيالية للمجموعة.

- حققت مجموعة "طلعت مصطفى" القابضة، أكبر شركة عقارية مدرجة في بورصة مصر، أرباحاً صافية بلغت 2.23 مليار جنيه في 2022 بارتفاع سنوي 25%، بدعم من مبيعات الوحدات العقارية السكنية والمكاتب التجارية، حسب بيان للشركة، لا سيما في مشروع المجموعة بالعاصمة الإدارية "سيليا"، وأداء القطاع الفندقي. (زادت إيرادات المجموعة المُجمَّعة على أساس سنوي 29% إلى نحو 19.9 مليار جنيه في 2022

(اقتصاد الشرق من بلومبرج - العاصمة الإدارية تقفز بأرباح "طلعت مصطفى" المصرية 25% - 16 فبراير 2023)

- هشام طلعت مصطفى لـ "الشرق": سنضخ 150 مليون دولار بفنادق "ليجاسي" مصر - إيرادات الفنادق لدى "مجموعة طلعت مصطفى" ستزيد إلى ربع مليار دولار سنوياً.

(اقتصاد الشرق من بلومبرج – 20 ديسمبر 2023)

- أعلنت مجموعة طلعت مصطفى القابضة، عن توقيع عقد الاستحواذ النهائي في صفقة الـ 7 فنادق، عبر ذراعها الفندقية "أيكون". أشارت طلعت مصطفى إلى أن أيكون وقعت عقد الاستحواذ النهائي على حصة أغلبية والبالغة 51%، من حقوق إدارة كاملة لشركة ليجاسي للفنادق، من خلال زيادة رأس المال. ولفتت طلعت مصطفى إلى أن أيكون قامت بتحويل مقابل الصفقة المتفق عليه في حساب مجنب داخل القطاع المصرفي لتحويله إلى شركة ليجاسي للفنادق، فور استكمال إجراءات زيادة رأس المال.

- يذكر أن مجموعة طلعت مصطفي القابضة، سبق وأعلنت عن تقديم عرضا للاستحواذ على حصة مؤثرة في الملكية وحقوق الإدارة لعدد من الفنادق التاريخية في القاهرة والإسكندرية والأقصر وأسوان. وذلك عبر شركة العربية للاستثمارات الفندقية والسياحية ICON، الذراع الفندقية المملوكة لمجموعة طلعت مصطفي، من خلال شركاتها التابعة بنسبة 83.3%. وأوضحت مجموعة طلعت في بيان لإدارة البورصة، أن عرض الاستحواذ على

حصة مؤثرة في ملكية وحقوق الإدارة لمحفظة فريدة من الفنادق في القاهرة والإسكندرية والأقصر وأسوان. ومنها فندق سوفيتيل أولد كتراكت أسوان، ومنتجع موفنبيك أسوان، وفندق سوفوتيل وينتر بالاس الأقصر، وفندق شتايجنبر التحرير، وشتايجنبر سيسيل الإسكندرية، ماريوت مينا هاوس، ماريوت القاهرة، كازينو عمر الخيام. وأشارت مجموعة طلعت مصطفي إلى أن هذه الفنادق مملوكة حاليا للشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق "إيجوث".

(جريدة المال – 11 فبراير 2024)

- صندوق أبو ظبي السيادي يستحوذ على حصة في سبعة فنادق تاريخية مصرية عبر حصوله على حصة قدرها 40.5% من الشركة العربية للاستثمارات الفندقية والسياحية «آيكون»، ذراع قطاع الضيافة لمجموعة طلعت مصطفى القابضة.

(مدي مصر – 14 يناير 2024).

يعني طلعت مصطفي كان مجرد وسيط عقاري اشتري من الحكومة وباع للإمارات وخدت عمولته وخلص.

- استقطبت "مجموعة طلعت مصطفى" المصرية حجوزات لبيع وحدات في مشروعها الواقع في شرق الرياض بالمملكة العربية السعودية، قيمتها 11.5 مليار جنيه (920 مليون ريال)، والتي

تحققت عند الإطلاق الأولي للبيع خلال أول ثلاثة أيام، بحسب إفصاح الشركة المدرجة بالبورصة المصرية. تستهدف المجموعة تحقيق إيرادات من مشروع "بنان" بحوالي 40 مليار ريال (12 مليار دولار)، ويُقدر حجم استثمارات المشروع بأكثر من 31 مليار ريال.

(اقتصاد الشرق من بلومبرج - "طلعت مصطفى" تستقطب 920 مليون ريال من مشروعها بالسعودية خلال 3 أيام – 15 مايو 2024)

- إن «مشروع ساوث ميد قائم على فكر عالمي يضاهي أرقى المقاصد العالمية في شمال البحر المتوسط؛ بجنوب فرنسا وإيطاليا وإسبانيا واليونان». يذكر أن «المشروع سيكون قريبًا من مطار العلمين الدولي»، ويتم تطويره على مساحة 23 مليون متر مربع، باستثمارات تريليون جنيه، أي ما يعادل 21 مليار دولار أمريكي، من خلال مجموعة طلعت مصطفى. وسيتم الإعلان عن شراكة استثمارية بين الدولة والقطاع الخاص، بالساحل الشمالي.

(بوابة الشروق - هشام طلعت مصطفى: استثمارات مشروع ساوث ميد مع الدولة تعادل 21 مليار دولار أمريكي – 2 يوليو 2024)

- أعلن هشام طلعت مصطفى، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لمجموعة شركات هشام طلعت مصطفى، عن التعاون مع الحكومة في مشروع إعماري تحت اسم «ثاوث ميد». وأوضح مصطفى أن مساحة مشروع «ثاوث ميد» تصل إلى 23 مليون متر مربع باستثمارات تصل إلى 21 مليار دولا، ما سيدر على الحكومة

عوائد من الضرائب، وبوفر 1.6 مليون فرصة عمل مباشرة. وكشف مصطفى أن المشروع حقق مبيعات بـ 60 مليار جنيه، منذ افتتاحه أمس الاثنين من الساعة الخامسة مساءً وحتى الخامسة فجرًا.

(الحرية - هشام طلعت مصطفى: مشروع «ثاوث ميد» حقق مبيعات بـ 60 مليار جنيه في 12ساعة – 2 يوليو 2024)

- ولفت الرئيس التنفيذي لمجموعة شركات هشام طلعت مصطفى إلى أن قيمة المبيعات المتوقعة من المشروع هي 1.6 تريليون جنيه، أي 35 مليار دولار.

- أرباح "طلعت مصطفى" تقفز 138% في الربع الثالث بدعم من الفنادق، إيرادات قطاع الفنادق قفزت 190% على أساس سنوي في 9 أشهر إلى 7.7 مليار جنيه. تُعد مجموعة "طلعت مصطفى" أكبر شركة تطوير عقاري في مصر، ولديها محفظة من الأراضي بمساحة 74 مليون متر مربع. ومن أبرز مشاريعها قيد التطوير في البلاد "مدينتي"، و"الرحاب"، و"سيليا" في العاصمة الإدارية الجديدة، ومشروع "نور" شرق العاصمة القاهرة.

(اقتصاد الشرق من بلومبرج – 17 نوفمبر 2024)

- كشفت مجموعة طلعت مصطفى القابضة، عن تحقيقها مبيعات غير مسبوقة بقيمة تزيد على نصف تريليون جنيه (10

مليارات دولار) حتى 22 ديسمبر الجاري. وقالت الشركة، في بيان مرسل للبورصة المصرية، المبيعات القياسية إلى التوسع في أسواق جديدة، كالسوق السعودية ومنطقة الساحل الشمالي المصري. وقالت إن حجم المبيعات بلغ مستوى غير مسبوق بنحو 28 ألف وحدة خلال العام بارتفاع مقارنة بنحو 17 ألف وحدة مبيعة في 2023، إذ قفزت قيمة المبيعات بمعدل 3.5 ضعف مقارنة بـ 143 مليار جنيه في 2023. وحققت الشركة أرباحا بلغت 9.06 مليار جنيه خلال الفترة من يناير حتى نهاية سبتمبر 2024، مقابل 2.69 مليار جنيه في الفترة المقارنة من 2023. وارتفعت إيرادات النشاط العقاري للشركة خلال الأشهر التسعة إلى 16.05 مليار جنيه، مقابل 13.52 مليار جنيه في الفترة المقارنة من العام السابق.

(الحرية - «طلعت مصطفى القابضة» تحقق مبيعات بقيمة نصف تريليون جنيه – 23 ديسمبر 2024)

تعكس البانوراما السابقة المعاناة والخسائر التي تحدث عنها هشام طلعت مصطفي خلال لقائه برئيس الوزراء وما أكد عليه نجيب ساويرس بانه صحيح 100%. هذه الأرباح الخرافية التي يجنيها القطاع العقاري من الشراكة مع الدولة ورأسمالية الدولة البيروقراطية وأجهزتها الفاسدة هي التي تضخ المليارات كأرباح في خزائن القطاع العقاري وغيره من القطاعات المتعاونة مع رأسمالية الدولة .

ولذلك فإن مشاكل سعر الدولار ومشاكل أسعار الفائدة ربما تشكل عائق أمام القطاع الزراعي والصناعي والمستثمر المتوسط والصغير والقطاع غير الرسمي. ولكنها تضخ المليارات كإيرادات وأرباح في القطاع العقاري مثل شركات هشام طلعت مصطفي وآل ساويرس وآل منصور .

لقد انفض اجتماع رئيس الحكومة مع رجال الأعمال كما سبقه الاجتماع بالصحفيين والإعلاميين والاجتماع بالخبراء والمفكرين ومن قبلهم الحوار الوطني بكل دراساته وتوصياته. لن تتوقف الحكومة عن الاقتراض الخارجي والداخلي ولن تحقق وحدة الموازنة ولن تنسحب من النشاط الاقتصادي ولن تبحث أسباب هروب الشركات للخارج وأسباب عزوف الاستثمار الأجنبي عن مصر. تستمر خطط الخصخصة والبيع والتضخم وسعر الصرف. وكل ما قيل في اللقاء مجرد كلام أو " فش خِلق" حسب تعبير أخوانا الشوام.

هذه الحكومة لا تسمع إلا صوت نفسها ومصالحها وكل ما يحقق ذلك تنفذه ولذلك يبقي الحال على ما هو عليه.

كلمة ختامية

أردت بمجموعة المقالات التي ضمها هذا الكتاب أن ألقي الضوء على حقيقة أوضاع بلادنا الاقتصادية، وقد تكون حقيقة قاسية، لكن المؤكد أن مصر بتاريخها الممتد كانت دائما أقوى من كل شيء، واستطاعت أن تنتصر معاركها السياسية والاقتصادية، ولذلك فإنني كل ثقة أن الضوء الذي ألقيته على الحقيقة هو ضوء يمتد إلى المستقبل، إلى تكاتف كل أبناء مصر من أجل رفعتها، وعزها، لأن مصر تبقى عندنا دائما كما قال صلاح جاهين : " أعز وأجمل الأشياء" وتبقى في خاطري وفي دمي.

الهامي الميرغني

الفهرس

تقديم 5

عشر سنوات علي ثورة 25 يناير 7

الغلاء في مصر.. أسبابه ونتائجه 27

طوفان الخصخصة في مصر 37

الفقر ووهم الثراء بضربة حظ 57

انتهاء عصر التعليم المجاني 61

الأجور والأسعار والقدرة الشرائية 71

من يتحكم في القرار الاقتصادي في مصر؟ 73

المعلمون في مصر.. أجور التسعينات وأسعار 2025 85

مؤامرة على تاريخ مصر 87

نحن وصندوق النقد 99

توزيع الثروة وأوضاع الطبقات في مصر 103

كلمة ختامية 125

لم يتوقف إلهامي الميرغني يوما عن التفاعل مع قضايا الوطن، وكتب الكثير من المقالات الاقتصادية المهمة التي نجمع بعضها هنا لتصدر لأول مرة في كتاب، توثيقا لحركة وتطور المجتمع المصري، ودفاعا عن أبنائه الكادحين، وأيضا تسجيلا لبعض من مواقف وعلم وخبرة إلهامي الميرغني، الذي علم الجميع كيف ينبغي للإنسان أن ينتصر على الحزن والمرض من أجل الاخرين، وأن يظل خلال ذلك محتفظا بابتسامته النبيلة وأحلامه الخيرة.

أحمد الخميسي